الأمم المتحدة S/PV.6668

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٦٦٨

الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بورتاس	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة كريفانو ماتشادو
	البوسنة والهرسك	السيد الكلاج
	جنوب أفريقيا	السيد ماشابين
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيدة لوندونيو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورينتس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التحديات الجديدة التي تجابه السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/2011/698)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

التحديات الجديدة التي تجابه السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/2011/698)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أوجه الدعوة إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيدة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، التي تنضم إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من جنيف.

وأود أن أرحب بحرارة بالأمين العام، ووزير الخارجية في البوسنة والهرسك، ونائبة الوزير للشؤون السياسية في وزارة الخارجية بالبرازيل، ونائبة وزير الشؤون المتعددة الأطراف في كولومبيا. إن اشتراكهم في هذه الجلسة تأكيد على أهمية الموضوع المقرر تناوله.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/698، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة البرتغالية على تركيز انتباه مجلس الأمن على ثلاثة من التحديات الحاسمة في عصرنا: الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والأوبئة، وتغير المناخ. وأشكر أيضا وزير خارجية البرتغال الذي لم يضن بوقته لترؤس هذه الجلسة الهامة جدا.

ليس ثمة جديد في أي من هذه التحديات، غير أن الجديد فيها، هو أنها تتسم بكونها عابرة للحدود الوطنية على نحو متزايد، وتتزايد حدة وأن لها آثاراً أكبر من أي وقت مضى على أمن البشر والدول، وعلى الأمن الإقليمي والدولي. إنها تكتسي طابعا عابرا للحدود الوطنية، نظرا للسهولة المتزايدة التي يعبر بها الأشخاص والسلع والأموال الحدود الوطنية.

لقد كان الفيلم الأخير المعنون ''العدوى'' أكثر علميةً من كونه خيالاً. فقد برعت جماعات الجريمة المنظمة، بصفة خاصة، في استغلال انفتاح العولمة في عمليات الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. ويشكل تغير المناخ التحدي الرئيسي العالمي الذي نجابهه. وتزداد هذه التهديدات حدةً أيضا لأن الضغوط الناجمة عن الجريمة والأوبئة وتغير المناخ، مجتمعةً، تدفع العديد من البلدان الفقيرة والضعيفة إلى حافة الانهيار.

فقد شهدت بعض هذه البلدان انخفاض العمر المتوقع فيها إلى النصف، بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - وهو ثمن مريع، ليس للأسر وأحبائها

فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لقوة العمل، والأعمال التجارية، والخدمة المدنية، والقوات المسلحة.

تستخدم جماعات الجريمة المنظمة الفساد والعنف لتقويض المؤسسات الضعيفة من الداخل. وعلاوة على ذلك، تؤدي الظواهر المناخية الشديدة الوطأة، وغيرها من الآثار الأخرى المرتبطة بتغير المناخ، إلى تفاقم مكافحة التصحر والفيضانات والجفاف والتقلبات في أسعار المواد الغذائية، التي هي صعبة أصلاً.

ولهذه التهديدات، من خلال تقويض قدرة الدولة ومؤسساتها، آثار واضحة ومتزايدة، على السلام والأمن الدوليين. وكما أشار البنك الدولي في وقت سابق من هذا العام في تقريره عن التنمية في العالم، فإن البلدان المتضررة من العنف تشكل موطناً لـ ٤٣ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتعمل الجماعات الإجرامية، في إطار جهودها الرامية إلى السيطرة على طرق الاتجار، على نشر الخوف وانعدام الأمن، وتسببت في بعض الحالات، في اندلاع العنف السياسي. واليوم، يموت العديد من الناس نتيجة للعنف الإجرامي والعنف الذي تمارسه العصابات، أكثر ممن يموتون في الحروب الأهلية. ونشهد تزايداً في التقارب بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. وأدى تغير المناخ في بعض المناطق، إلى تفاقم الصراع على الأراضي الشحيحة، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى الهجرة على نطاق واسع خلال العقود المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرّض ارتفاع منسوب مياه البحر، بقاء الدول الجزرية الصغيرة بحد ذاته للخطر. ولهذه وغيرها من الآثار السالبة على السلم والأمن، آثار على الأمم المتحدة نفسها.

أولا، ليس بوسع أي بلد أو منطقة، مهما تكن قوتها، التصدي لهذه التهديدات بمفردها. فلا يمكن التصدي لهذه الآثار إلا عبر التعاون الإقليمي والعالمي. وسوف تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز هذا التعاون.

ثانيا، نظراً لأن هذه التهديدات معقدة ومتعددة المستويات، فهي تتطلب استجابات متعددة الاختصاصات. والأمم المتحدة مؤهلة تماماً لتعزيز خليط متكامل من الاستجابات السياسية، والإنمائية والمتعلقة ببناء القدرات. وقد استمع إليّ جميع الحاضرين هنا عندما تكلمت عن الربط بين نقاط الطاقة، والغذاء، والصحة والحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من المسائل في استجابتنا لتغير المناخ. وهذه الفكرة ذات صلة بمناقشة اليوم أيضاً. نحن ندرك جميعا المخاطر الكامنة في أن عالما يتزايد احتراره سوف يسهّل انتشار الأمراض الفتاكة.

غير أن هناك روابط أخرى أيضاً. فقد أدى الاتجار بالمخدرات في بعض مناطق العالم، إلى زيادة تعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وأصبح هذا بدوره، أحد الأسباب الرئيسية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي غضون ذلك، لا يمكن أن تقتصر استجابتنا للجريمة على إنفاذ القانون وحده. بل ينبغي أن تشمل الصحة العامة، وبناء المؤسسات، وحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون جهودنا المبذولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر حساسية فيما يتعلق بالجريمة. وبوجه عام، فإن من الأهمية بمكان معالجة الإجحاف الاجتماعي والظلم الاقتصادي، اللذين ينشأ عنهما الإحباط وعدم الاستقرار. وينبغي في نهاية المطاف، أن يترسخ الأمن في إتاحة الفرص والحرية والأمل.

ويسرني أن يستمع المجلس في هذه الجلسة، إلى زملائي أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ويوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية.

ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، علاقات بناءة مع مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، هناك مجال واسع لزيادة الاتصال مع منظمة الصحة العالمية، وآمل أن يواصل المجلس هذا السعي. أود أن أشكر المجلس مرة أخرى على معالجة هذه القضايا. ومع استمرار تطور طبيعة التهديدات التي نواجهها، فإن المجلس، وهو أساسي بالنسبة لقدرتنا على حفظ السلام، يجب أن يواكب هذا التطور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد يوري فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بالطبيعة المتعددة الأوجه للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات اللذين يقوضان الأمن في مناطق كثيرة ويتطوران إلى تهديدين كبيرين للاستقرار السياسي والاجتماعي وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. وإدراكا لهذا التحدي العالمي، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتوعية وتعبئة العمل المتعدد الأطراف لتوحيد الأداء.

في وقت سابق هذا العام، دعا الأمين العام المكتب إلى الاشتراك في رئاسة فرقة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. إن رئيسي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، السيد غوتيريس والسيدة تشان، شريكان فاعلان وقويان في تلك الجهود الجماعية.

نحن نعمل عن كثب معهما، وكذلك مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض والبنك الدولي، ضمن هيئات أخرى كثيرة، لتشكيل استجابة متعددة التخصصات في مجالات من قبيل القرصنة والمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والفساد والتدفقات غير المشروعة للأموال والاتجار بالبشر والجرائم المتصلة بالحياة البرية.

ونقيم أيضا شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويعزز نهجنا الشامل والمتضافر ولاية المكتب لاتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالفساد ومراقبة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وتكمن قوة المكتب في قدرته على تحقيق نتائج تنفيذية في الميدان. لقد وضعنا مجموعة من البرامج الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. تدعم هذه البرامج نهجا متكاملا، يربط المحلي بالإقليمي والعالمي.

وفي ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة خاصة، تتمثل الأولوية العاجلة للمكتب في مساعدة بلدان ما بعد الربيع العربي في تقدمها صوب الديمقراطية وسيادة القانون. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا استنادا إلى قدراتنا الحالية في هذه المنطقة وعلى أساس قدراتنا الجديدة، نعيد تركيز برنامجنا الإقليمي للدول العربية للتصدي للحقائق الجديدة بشكل مناسب.

ويعمل المكتب بالفعل عن كثب مع السلطات في مصر وتونس ويستحدث برنامجا وطنيا في ليبيا. هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في هذه المنطقة من حيث تعزيز سيادة القانون والعدالة الجنائية وإصلاح الشرطة ومكافحة الفساد والمساعدة في استعادة الأموال المختلسة ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة ومنع الإرهاب.

وما برحت أولويتنا القصوى تتمثل في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال عن طريق تقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة لمقاضاة وسجن القراصنة المدانين. وفي الوقت نفسه، لا بد من التعامل بطريقة أكثر جدوى مع التدفقات غير المشروعة للأموال التي يحققها القراصنة. ويلزم أيضا أن نتصدى إلى التهديد المتنامي بتصاعد هجمات القراصنة في غرب أفريقيا، ولا سيما قبالة سواحل بنن. إن بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتقييم، بقيادة إدارة الشؤون السياسية والمكتب، التي أرسلها الأمين العام مؤخرا إلى بنن ونيجيريا سوف تساعد بالتأكيد في وضع استراتيجية شاملة وفعالة لمكافحة القرصنة مصاغة خصيصا من أجل المنطقة.

إن تأثير الاتجار العابر للحدود الوطنية بالكوكايين ترتبت عليه آثار مدمرة على جانبي المحيط الأطلسي. وفي أوروبا، بصفة خاصة، تضاعف حجم الكوكايين الذي استهلك خلال العقد الماضي. وتعالج برامجنا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المسألة، لكننا نعمل أيضا بجد للمساعدة في تعزيز استجابة جماعية فيما بين بلدان غرب أفريقيا. ولفت المكتب الانتباه في عدد من المناسبات إلى ضعف غرب أفريقيا كطريق عبور للكوكايين. وثمة حاجة إلى أن يركز المجتمع الدولي على هذه القضية الملحة. ووضع برنامج المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ لدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة المشاكل المتزايدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا.

تمثل أفغانستان، والبلدان المحيطة بها، منطقة رئيسية أخرى يكافح المكتب فيها تهديد المخدرات العابر للحدود الوطنية. إن آخر الأخبار ليست مشجعة. بعد الهبوط الشديد في عام ٢٠١٠ من مستويات الإنتاج المرتفعة السابقة، فيما يرجع في معظمه، إلى آفة تصيب نبات خشاش الأفيون، زادت زراعات خشاش الأفيون في أفغانستان بنسبة ٧ في المائة هذا العام. وفي الفترة نفسها، زاد إنتاج الأفيون بنسبة ٦١ في المائة، من ٣ ٦٠٠ طن متري إلى ٥ ٨٠٠ طن متري. يوجد الآن ١٧ مقاطعة فقط خالية من زراعات الخشخاش، مقارنة مع ٢٠ في عام ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، فإن مستويات الإنتاج ربما تكون في اتجاهها إلى المستويات المرتفعة السابقة التي كانت قائمة قبل عام ٢٠١٠.

في أفغانستان، تعادل قيمة الأفيون تسليم باب المزرعة وحدها حوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ولذلك يشكل الأفيون جزءا كبيرا من الاقتصاد الأفغاني ويوفر التمويل للإرهاب والتمرد، ويذكي الفساد. لا يمكن أن تستمر هذه الحالة إلى الأبد. لقد حان الوقت لوضع استجابة للتحدي أكثر تركيزا على النتائج تقوم على الإجراءات الملموسة والمسؤولية المشتركة.

ويحدوني الأمل في أن يساعد الاجتماع الوزاري الخامس للمبادرة الثلاثية، المقرر أن يعقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في كابول، في الاتفاق على تدابير جديدة فيما بين دول المنطقة وفي كفالة أن تقبل الحكومة الأفغانية مكافحة المخدرات باعتبارها أولوية وطنية. سيطلق المكتب برنامجا إقليميا لأفغانستان والبلدان المجاورة في ٧ كانون الأول/ديسمبر. هذه مبادرة لنا جميعا فيها مصلحة مشتركة. وأمل أن أتمكن من تقديم تقرير عن النتائج الأولى لجهودنا إلى المؤتمر الوزاري الثالث لميثاق باريس، الذي سيعقد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

وفي حين نواصل جهودنا لتخفيض عرض المخدرات، يجب أيضا أن نركز على الحد من الطلب ومنع الإدمان. يدرك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن استخدام المخدرات والاعتماد عليها قضيتان صحيتان، تشملان فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز،

ويجب التصدي لهما في امتثال تام للاتفاقيات المعنية بمراقبة المخدرات التي تشكل التزامنا العميق بتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن الشباب عرضة بصفة خاصة للمخدرات. إن البرنامج العالمي للمكتب المتعلق بالأطفال الذين تعرضوا للمخدرات يعالج قضية المخدرات في الطفولة المبكرة. وسيتسع قريبا نطاق البرنامج، الذي بدأ في أفغانستان، إلى غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

يجب أن نقدر، أيضا، أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات هما أيضا قضايا إنمائية، تتطلب نهجا مستداما والالتزام طويل الأجل لجميع الشركاء. ويجب أن تشكل سياسة تساعد في بناء قدرات الدول الهشة أو الضعيفة، مع المساعدة في تحصين البلدان المجاورة وتطوير نظم العدالة الجنائية في الأجل الطويل، لب استجابتنا متعددة الأطراف.

وفي الختام، أود أن أشيد بالرئاسة البرتغالية على مبادرتها بتنظيم هذه الجلسة لمجلس الأمن، وجميع أعضاء المجلس على دعمهم للمكتب. ومكتبي على استعداد تام لمواصلة تقديم إحاطات إعلامية للمجلس بشأن جميع القضايا ذات الصلة بمسؤولياته الهامة في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد انطونيو غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

شهدت الأشهر الاثنا عشر الماضية أحداثا عديدة هامة، مقلقة غالبا وملهمة أحيانا. فمن ناحية، واجه الكثير من تلك الأحداث مجلس الأمن بتحديات جسام في جهوده لصون السلم والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى، استلزمت أن يستجيب مكتبي إلى حالات طوارئ متعاقبة، وتقديم الحماية والمساعدة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، غالبا في ظل أخطر البيئات التشغيلية. وفي هذا السياق من الجهود المشتركة، أود أن أنتقل إلى موضوع العرض الذي طلب مني أن أقدمه اليوم، وهو تشريد البشر وتغير المناخ. إننا نعيش في عالم في حالة تنقل. فالمعلومات والأفكار ورأس المال والثقافة والناس يجتازون جميعا الحدود بسرعة أكبر بكثير من أي وقت مضى في التاريخ. وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بتنقل بني البشر، فإن أنماط الهجرة والتنقل والتشرد تتغير. ولقد أصبح التمييز التقليدي بين المهاجرين، الذين يجتازون الحدود بحثا عن حياة أفضل، واللاجئين، الذين يُضطرون للهروب من الاضطهاد والصراعات، غير واضح بشكل متزايد. وهناك أعداد متزايدة باطراد من الناس الذين يُضطرون للهروب مع البقاء داخل حدود بلدهم، أو يقومون بذلك لأسباب لا تشملها اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وبينما يفقدون سبل عيشهم وآليات مواجهة التدهور البيئي، فإنهم غالبا ما يجدون أنفسهم بدون خيار سوى الانتقال. وفي أنحاء كثيرة من العالم، يسلك اللاجئون وطالبو اللجوء السياسي والمهاجرون غير النظاميين وضحايا مهربي البشر والمتجرين بهم المسار نفسه ويستعملون وسائل النقل ذاتها ويواجهون نفس المخاطر والأخطار، خاصة عندما يسافرون عن طريق البحر.

إن أنماط التنقل تتغير، ولكن في الوقت نفسه، يزداد نطاق نزوح البشر أيضا. وإذا نظرنا إلى إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حد ذاتها – والتي تتضمن فحسب اللاجئين والمشردين داخليا بسبب الصراعات – نجد أنها تُحصى ٤٣,٧ مليون شخص في السنة الماضية، وهذا رقم قياسي ولكنه، كما قلت، ومجرد جزء من صورة التشريد. وليس من الصعب إدراك لما يترك هذا العدد الكبير

من البشر أماكن إقامتهم المعتادة ويهربون بحثا عن الأمان في مكان آخر: إنه الاضطهاد والعنف والحكم الاستبدادي وإخفاقات الحوكمة والانهيار الاقتصادي والكوارث الطبيعية. ولا يحتاج المرء إلا أن ينظر إلى قضية الصومال المأساوية ليشاهد كيف يمكن أن تتعايش وتمتزج جميع هذه العوامل المختلفة وتؤدي إلى النتيجة المروعة المتمثلة في اقتلاع أكثر من ربع مواطني ذلك البلد من ديارهم.

وفي هذا السياق، فإن الحقيقة الرئيسية في العالم المعاصر هي تغير المناخ بوتيرة متسارعة، فضلا عن إخفاق المجتمع الدولي في معالجة هذه المسألة على نحو فعّال. وتغير المناخ هو التحدي المصيري في زماننا، وهو يتفاعل مع الاتجاهات العالمية الكبرى الأخرى، مثل النمو السكاني؛ والتحضر وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة؛ وخطر تفشي الأوبئة ويعضدها. وهو تحد يزيد من نطاق وتعقيد تشريد البشر، وتحد له آثار هامة على صون السلم والأمن الدوليين. واسمحوا لي أن أتناول بالتفصيل هذه الجملة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة نشر العديد من الكتب والمقالات التي تتكهن بشأن عدد الأشخاص الذين سيضطرون للانتقال في العقدين أو العقود الثلاثة المقبلة نتيجة لتغير المناخ. عشرون مليونا؟ خمسون مليونا؟ يبدو أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وقد يكون ذلك بسبب توجيه السؤال الخطأ. فتغير المناخ ليس متغيرا مستقلا ولا ظاهرة يمكن دراستها بمعزل عن العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيكولوجية الكثيرة الأخرى التي تقرر مستوى الأمن البشري المتوفر للناس في أجزاء العالم المختلفة. وفي هذا الصدد، لا قيمة تقريبا لطرح السؤال التبسيطي عن عدد الناس الذين سيُشردون بفعل تغير المناخ. وبدلا من ذلك، يتعين علينا معالجة المسألة الأكثر تعقيدا وهي الطريقة التي يتفاعل بها الاحترار العالمي وارتفاع مستويات سطح البحر وأنماط الأحوال الجوية المتغيرة ومظاهر تغير المناخ الأخرى مع غيرها من الاختلالات العالمية ويعززها مما ينتج عنه محركات قوية جدا لانعدام الاستقرار والصراعات والتشرد. وأود أن أبرز أربعا من هذه الصلات.

أولا، إن عملية تغير المناخ تحد من مساحة الأراضي المتوفرة للزراعة في العديد من البلدان النامية وتقلل الإنتاج الزراعي في آن واحد. وفي مواجهة المستويات المتزايدة للفقر وانعدام الأمن الغذائي، تنتقل أعداد متزايدة من الشباب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وقد ثبت أن تفشي البطالة في صفوف الشباب، إلى جانب تقلب أسعار الغذاء والسلع، مصدر واضح للاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

ثانيا، يزيد تغير المناخ من احتمال نشوب الصراعات داخل الدول وفيما بينها بتسببه في احتداد المنافسة على الموارد الشحيحة، بما فيها المياه والمراعي والأراضي الزراعية. لقد أشار العديد من المعلقين إلى احتمال نشوب ما يسمى حروب المياه بسبب احتياطيات المياه العذبة عبر الحدود، والتي تنطوي على احتمال واضح باقتلاع أعداد كبيرة من الناس من ديارهم. ولقد أشار باحثون في جامعات مثل كاليفورنيا في بركلي وستانفورد وجامعة نيويورك وهارفارد، درسوا سجلات سقوط الأمطار ودرجات الحرارة في أفريقيا بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٢، إلى أن الاحترار العالمي يرتبط ارتباطا قويا بنشوب الصراعات المسلحة إذ إن ارتفاع الحرارة درجة واحدة يزيد من احتمالات نشوب الصراعات بنسبة ٥٠ المائة. واعتقد أنه من السابق لأوانه أن نفترض أن هذه القياسات الكمية العملية خالية من الثغرات، لكن الصلة موجودة بكل وضوح.

ثالثا، هناك أدلة متزايدة توحي بأن تزايد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية يتصل اتصالا وثيقا بعملية تغير المناخ. فوفقا لأحد التقديرات الأخيرة، هناك أكثر من ٤٠ مليون

نسمة شردهم الكوارث الطبيعية في عام ٢٠١٠ وحده، معظمهم مشردون داخليا في العالم النامي.

رابعا، بصفتي ممثلا لمنظمة منوط بها المسؤولية عن اللاجئين والأشخاص العديمي الجنسية، أود أن أشير إلى الصلة بين تغير المناخ والجنسية. إن بعض الدول الجزرية الصغيرة تواجه ارتفاعا في مستويات سطح البحر وأصبحت معرضة بشكل كبير للظواهر المناخية الشديدة. إلى أين سيذهب هؤلاء الناس حالما ومتى أصبح من المستحيل بالنسبة لهم البقاء في بلدانهم؟ فبعضهم قد يتمكن من الحصول على جنسية ثانية عندما يضطرون للمغادرة. لكن كيف سيحتفظون بهويتهم الوطنية؟ هل العالم على استعداد لقبول فكرة دولة بدون أرض؟ لقد شرع المجتمع الدولي لتوه في النظر في هذه الأسئلة وهي تتطلب الآن اهتماما جادا.

وبرغم أن الكثيرين قد يدفعون بأن تغير المناخ لا يقع ضمن اختصاصات مجلس الأمن، فإنه لا يمكن تجاهل الصلات التي ذكرتها هنا اليوم عند النظر في قضايا السلم والأمن. وفي عالم يصبح أصغر فأصغر ويواجه لأول مرة قيودا مادية للنمو الاقتصادي، لا بد أن تزداد هذه الأخطار. والمكونات التي تتشكل منها هذه الصورة المعقدة – وهي تغير المناخ والنمو السكاني وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه – هي موضوع العديد من مؤتمرات القمة والمناقشات المنفصلة، غير أنه لا يتوفر للمجتمع الدولي اليوم منتدى يتيح إجراء مناقشة شاملة لهذه الاتجاهات والتصدي لها على نحو شامل. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي سد الثغرات الموجودة في الإدارة بطريقة أو بأخرى.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشأن تغير المناخ المعقود في عام ٢٠٠٩ في كوبنهاغن، كان هناك توافق واسع في الآراء على أن المجتمعات التي من المرجح أن تتضرر من آثار تغير المناخ هي التي تتحمل أقل المسؤولية عن سرعة تغيره. والشعوب في البلدان النامية هي أيضا أكثر عرضة للكوارث وأقل قدرة على تحمل آثارها. وعندما ننظر إلى الصورة القاتمة لجهود تخفيف الآثار اليوم، يتضح أن هناك ضرورة لوضع برنامج ضخم للدعم وذلك لتعزيز القدرة المشهودة لهذه المجتمعات ومواطنيها على الانتعاش. وينبغي لهذا الإجراء أن يراعي تماما أن النساء، لا سيما النساء الفقيرات، هن الأشد تضررا من تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

ولكن حتى وإن حشدنا المجتمع الدولي بهذه الطريقة، فإنه من غير المحتمل أننا سنتمكن من القيام بما فيه الكفاية لتفادي التشرد البشري بشكل كامل. وفي الواقع، يبدو من المحتمل أن يكون التنقل إحدى استراتيجيات التكيف التي يستعملها السكان المتضررون من تغير المناخ. ولهذا السبب أعتقد أنه سيكون من المناسب للمجتمع الدولي أن يضع ويعتمد مجموعة من المبادئ مصممة خصيصا لتعزيز حماية الأشخاص الذين اضطروا لمغادرة بلدهم نتيجة أحداث بيئية كارثية قد لا يتأهلون للحصول على مركز اللاجئ بموجب القانون الدولي، وإيجاد حلول لهم. وستستضيف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعا حكوميا دوليا على المستوى الوزاري في جنيف في غضون أسبوعين، حيث سننظر في ثغرات الحماية التي تؤثر على الأشخاص المشردين قسرا في العالم.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية إدماج مسائل تغير المناخ والتشرد البشري في جميع مساعينا لمنع نشوب الصراعات وحل الصراعات وبناء السلام، بما في ذلك مشاركة المشردين قسرا في كل من محادثات السلام والحلول السياسية. ينبغي ألا يضطر الناس لترك منازلهم من أجل البقاء على قيد الحياة. وحالما يتم تشريدهم، يجب أن نقدم الدعم الكامل لهم في العثور على حلول مستدامة لمحنتهم. وتقديم هذا الدعم هو حتمية إنسانية، لكنه أيضا يخدم مصلحتنا

المشتركة. فإذا استمر تغير المناخ دون كابح وإذا لم نجد الحلول المستدامة للسكان المشردين، فإننا سنخلق الظروف التي سيقع فيها بالتأكيد المزيد من الانتهاكات للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غوتيريس على إفادته.

والآن أعطي الكلمة للسيدة مارغريت شان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية.

السيدة شان (تكلمت بالإنكليزية): آسفة لأنه تعذر علي أن أشارك شخصيا في هذا الاجتماع. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمنحي هذه الفرصة لإفادة مجلس الأمن، مع احترامي التام لأعضائه على الأعباء الثقيلة الكثيرة الملقاة على عاتقهم. وما فتئ المجلس ينظر في التحديات الجديدة التي تعترض طريق السلام والأمن وفي الطريقة الكفيلة بمنع الصراع. ولا أنوي إثقال كاهل المجلس بأعباء إضافية عندما أقترح قائمة طويلة بالمشاكل الصحية التي ينبغي أن تكون قيد نظر المجلس.

إن الكثير من المشاكل الصحية التي تعالجها منظمة الصحة العالمية تتسبب في تعاسة إنسانية شديدة؛ ومن الواضح أن بعضها يزيد من شدة الفقر. لكن معظمها لا يهدد السلام والأمن مباشرة وقلما تساهم في نشوب الصراعات. ولذلك سأركز على عدد قليل من أنماط السلوك الصحي الحديثة التي تقلقني شخصيا. وتعتبر أنماط السلوك هذه جزءا مما يحدث في العالم بأسره، حيث تكاد الصحة في كل مكان تقريبا تحددها نفس العوامل الكونية القوية مثل شيخوخة السكان والانتقال الجماعي للسكان داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، والتوسع الحضري السريع، وعولمة أنماط الحياة غير الصحية، بما فيها إساءة استعمال العقاقير، بالإضافة بالطبع إلى تغير المناخ.

لماذا تعتبر هذه الأنماط جديدة؟ إنها جديدة لأنها تنبثق من الاعتماد المتبادل والترابط في هذا القرن بطريقة لم يسبق لها مثيل. فالأزمات تستمر آثارها في الاتساع. وأصبحت معدية بدرجة شديدة وقاسية جدا وكثيرا ما تدمر بلدانا لا علاقة لها بتاتا بالعوامل المسببة لها.

توازن العالم يدنو بصورة خطيرة من الاختلال. وهذا يقلقني. والنفقات الحكومية على الصحة تتراوح بين ما لا يتعدى دولارا واحدا للفرد في السنة إلى ما يقرب من ٧ ٠٠٠ دولار للفرد في السنة. وإن الفرق في العمر المتوقع بين أغنى البلدان وأفقرها يتجاوز الآن ٤٠ سنة.

وارتفاع تكاليف العناية الصحية يقلقني، لأن التقديرات تشير إلى وجود ٢,٧ بليون إنسان يعيشون في بلدان تنعدم فيها شبكة أمان لتغطية التكاليف الطبية. وبالنسبة إلى أسرة تعيش على الهامش، فإن بيع أحد مقتنيات الأسرة الرئيسية، بقرة على سبيل المثال، لدفع تكاليف العناية الصحية، يعني الدمار. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ١٠٠ مليون فرد يتزلقون إلى ما دون مستوى الفقر كل سنة بسبب الفواتير الطبية الكارثية.

والأمراض المعدية تقلقني، لا سيما الأمراض الجديدة التي يمكن أن تصبح وبائية. وفي هذا العام وحده أجرت منظمة الصحة العالمية تحقيقات في ما يقرب من ٤٠٠ إشاعة حول تهديدات خطيرة جدا للصحة، معظمها متعلقة بالأمراض المعدية. وتلك الإشاعات لم تكن سوى ٣٤ منها كاذبة، مثل الإشاعات عن وقوع إصابات بالجدري والجمرة الخبيثة. وثبت أن ٧٦ منها كان خطرها منخفضا على الصحة الدولية. بينما شكلت ٢٣٠ منها أحداثا كبرى مثل تفشي الإصابة بفيروس الإيبولا، وتفشي أمراض متعددة انطوت على تهديد بزعزعة استقرار باكستان التي غمرتها

الفيضانات، و ٥٤ حالة إصابة و ٢٩ حالة وفاة بمرض إنفلونزا الطيور المعدي بدرجة شديدة.

الصراعات تقلقني، لأنها تهيئ الأرض الخصبة الأكيدة لتفشي الأمراض وسوء التغذية مثلما تهيئ البيئة التي تشجع على انتهاك حقوق الإنسان، وبخاصة عندما يستخدم العنف الجنسي كسلاح.

شيوع المفاهيم الخاطئة بين الناس يقلقني أيضا، مثل الاعتقاد بأن اللقاحات خطيرة. ولهذا السبب شهدنا حالات تفشي الحصبة على نطاق واسع ما كان يجب أن تحدث في المقام الأول، لا سيما في بلدان يتمتع سكانها بمستوى عال من الثقافة.

تلك كانت بعض من الأشياء التي تقلقني أشد القلق. ولدي، بالنسبة إلى عدد منها، أخبار طيبة أود الإعلان عنها. في العقد الماضي، بعد أزمة الوقود والغذاء والأزمة المالية، كان موضوع الحوكمة محل نقاش حاد. فالمحللون استشهدوا، بالنسبة إلى الأزمة المالية، بفشل الحكم والإشراف وإدارة المخاطر في كل مستوى من مستويات النظام. ومنذ بداية هذا القرن ما فتئت منظمة الصحة العالمية ودولها الأعضاء تدير المخاطر الصحية المشتركة على الصعيد الدولي عن طريق تطوير نظم حوكمة عالمية جديدة. فقد وضعنا ”ترتيبات الصحة الدولية“ ونقحناها بعد اندلاع متلازمة أمراض الجهاز التنفسي الحادة في عام ٢٠٠٣. وانتقلت منظمة الصحة العالمية ودولها الأعضاء من الاستجابة القائمة على رد الفعل تجاه تفشي الأمراض في نقاط الحدود ونقاط الدخول إلى البلد، إلى استجابة إبتدارية تستهدف القضاء على التهديد في موطنه الأصلي قبل أن تسنح له فرصة الانتشار دوليا.

وتتّبع ترتيبات الصحة الدولية نهجا يشمل كل المخاطر، وتتقصى دائما أي حدث بارز يصاب فيه الناس فجأة باعتلال الصحة، مثل الأمراض المعدية أو التسمم الغذائي أو التعرض للعناصر الكيميائية السمية أو المواد الإشعاعية. وإن توفر معلومات أساسية دقيقة عما هو اعتيادي بالنسبة إلى موسم محدد أو منطقة معينة سييسر الكشف عن ما هو غير اعتيادي، مثل اعتلال الصحة الناجم عن فيروسات جديدة أو عن الإرهاب.

وتستقي منظمة الصحة العالمية المعلومات الاستخباراتية عن احتمالات تفشي الأمراض من المراقبة الالكترونية المستمرة على نطاق العالم كله وتتجاوب معها من خلال شبكة الإنذار والتعرف المبكر العالمية في حالات الطوارئ الوبائية، التي تتألف من خبراء من أكثر من ٣٠٠ مؤسسة تقنية. وكثيرون من أولئك الخبراء ينتمون إلى بلدان أعضاء في المجلس. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لهم على مساهمتهم.

ونستفيد أيضا من العديد من المختبرات ذات المستوى العالي المتخصصة في الأمن البيولوجي، إذ يوجد لدينا إطار عمل جديد يحدد واجباتنا في مجال تشاطر المعلومات عن الفيروسات وتأثير الفيروسات والفوائد، مثل الأدوية واللقاحات أثناء تفشي مرض الإنفلونزا. وهذا الإطار يشكل أحدث أداة للحوكمة، حيث أقرتها جمعية الصحة العالمية في شهر أيار/مايو الماضي فحسب.

لقد اتسمت المفاوضات حول إطار العمل هذا بالحدة وكادت تصل إلى مرحلة الانفجار، وإنني لم أشهد مثيلا لها طيلة السنوات الـ ٣٥ من حياتي المهنية في الصحة العامة. ولكن الدول الأعضاء تمكنت، بالتحلي بروح توافق الآراء وتوخي الإنصاف، من التوصل في النهاية إلى صفقة مرضية للجميع، بما في ذلك الصناعة الصيدلانية. إن نظم الحوكمة الجديدة هذه تنقل إلينا ما تنشده البلدان حقا. إن البلدان تنشد الأمن الجماعي ضد التهديدات المشتركة. إنها

تريد إدارة المخاطر بطريقة إبتدارية، مع التشديد على الوقاية. وهي تريد الاقتداء بقواعد السلوك الملائم المسؤول. إنها تريد العدالة – صفقة عادلة للجميع.

لدي نقطة أخيرة. لقد استحوذت احتجاجات هذا العام في الشرق الأوسط على اهتمام العالم وأطاحت ببعض الحكومات. وقد اعتبر محللون كثيرون تلك الأحداث انتفاضات ضد أوجه الإجحاف في مستويات الدخل وفي الحصول على الفرص، لا سيما بالنسبة إلى الشباب. والآن يؤمن بعض الخبراء بأن توخي قدر أعظم من المساواة يجب أن يصبح الحتمية الاقتصادية والسياسية الجديدة لجعل العالم أكثر استقرارا وأمنا. إنني لا أعرف البتة ما إذا كان ذلك سيحدث. ولكنني شخصيا سأستقبل بالأحضان حتمية السياسة العامة تلك. إن الوقاية تشكل لب الصحة العامة والإنصاف يشكل روحها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة شان على إفادتها.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ألكلاي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): سيدي وزير الخارجية بورتاش، أود أن أشيد بكم على تنظيم هذا الاجتماع الهام. وأود أيضا أن أشكر السيد يوري فيدوتوف والسيد أنطونيو غوتيريس والسيدة مارغريت شان على إفاداتهم الشاملة.

يمر العالم الحديث بعملية تغيير مستمرة. ولا مناص من أن يأتي ذلك بتحديات جديدة من المحتمل أن يجر بعضها المناطق بأكملها إلى حالة الصراع. ويعني التركيز المتواصل لمجلس الأمن في الآونة الأخيرة على الطبيعة المتطورة للتحديات القائمة أنه من الضروري اتباع نهج شامل وموحد لصون السلم والأمن الدوليين. وفي ضوء ذلك، تحظى هذه المناقشة بالأهمية، بوجه خاص، بوصفها فرصة لتقييم السبل الممكنة لمعالجة تلك المسائل.

وتزدهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بوصفها أحد الأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن، في البيئات التي تفتقر إلى القدر الكافي لسلطات الدولة. وهي تستخدم أوجه التقدم في العولمة في تقويض مؤسسات الدولة، والعمل بالتالي على إيجاد حالة متزايدة من الهشاشة وعدم الاستقرار. وتشكل الجريمة المنظمة تهديدا لا للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل أيضا للسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، ومع الأخذ بعين الاعتبار الدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ينبغي أو يواصل مجتمع تقديم المساعدة الإنمائية توفير الدعم للمكتب فيما يبذله من جهود للمساعدة على تحسين أنظمة العدالة الجنائية في البلدان الضعيفة، ولا سيما في أفريقيا. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والقطاعات المختلفة في الأمانة العامة للأمم المتحدة الذي يهدف إلى التصدي للطبيعة الشاملة للجريمة المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك أن لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي أهمية بالغة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي عالم مترابط على نحو متزايد، قد تؤدي زيادة عدد السكان وزيادة الطلب على الموارد إلى إثارة التوترات الاجتماعية، والاضطرابات السياسية أو حتى نشوب الصراعات. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نأخذ في الحسبان الصلة المحتملة بين تغير المناخ والمخاطر الأمنية. وقد يساهم التأثير الضار لتغير المناخ في تفاقم الأخطار القائمة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ولذلك ينبغي أن يدرك مجلس الأمن التداعيات الأمنية المحتملة لتغير المناخ، بما في ذلك الأزمات

الإنسانية المحتملة وضغوط الهجرة والصدمات الخارجية، على الدول المتضررة بشدة من تغير المناخ.

وينبغي أن تعزز هيئات الأمم المتحدة المعنية قدراتها على مواجهة الأزمات الناتجة عن تغير المناخ، بتركيز جهودها على التنبؤ بالمسائل المتصلة بتغير المناخ وتفاديها والتعامل معها. وليس من قبيل المغالاة التشديد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، حيث أنها تدعو إلى تحقيق التعاون بين جميع الدول على أوسع نطاق ممكن.

ويمكن أن تؤدي ظروف العنف وعدم الاستقرار إلى تفاقم انتشار الأمراض، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو السل أو الملاريا، بزيادة خطر التعرض لتلك الأمراض عن طريق التحركات السكانية الكبيرة، وانتشار عدم اليقين، وتدني إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والعنف الجنسي المتصل بالصراعات. ويتعرض السكان الفارون من مناطق الصراعات والمشردون واللاجئون الذين يعيشون في المخيمات للإصابة بالأمراض بصفة خاصة. وفي الوقت ذاته، فإن لانتشار الأمراض آثارا سلبية على جميع قطاعات المجتمع، وكذلك على السلام والأمن.

ويمكن أن تضطلع عمليات حفظ السلام والأفراد التابعون لها بدور مهم في الوقاية من الأمراض في حالات ما بعد الصراع، ولا سيما بإذكاء الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي ذلك الصدد، نثني على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام في تثقيف وتدريب حفظة السلام على التوعية الجنسانية، وحماية الأطفال، والقدرة على التعرف على حالات العنف الجنسي والاستغلال الجنسي والتصدي لها.

ويشكل التكامل والتعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها عنصرين ضروريين في الجهود المبذولة لمنع انتشار الأمراض. ومن الضروري أن يعمل مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الأخرى، من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، على مواءمة أنشطتها والعمل الوثيق مع المجتمعات المحلية التي تستهدف الفئات الضعيفة.

ونود أن نشدد على أن المسؤولية الأساسية عن تحديد الأولويات والإستراتيجيات اللازمة لمواجهة التحديات المحتملة للسلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الدول المعنية. وإذا افتقرت البلدان إلى المعرفة أو الموارد، فإن دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية يتمثل في دعم وإكمال المهام والأنشطة التي تضطلع بها الحكومات الوطنية، حسب الاقتضاء.

وينبغي أن تواصل المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات التابعة للأمم المتحدة رصد الحالات التي تعرض السكان المدنيين والسلام والأمن لأخطار محتملة. ويجب أن يحظى تخطيط وتصميم الإستراتيجيات بشكل مناسب للتقليل من تلك التحديات بالأولوية، ولا سيما في ضوء أهمية منع نشوب الصراعات. ومن الضروري أيضا توفير التمويل الكافي والمناسب.

ويشكل التعاون على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي عاملا مهما في التصدي للتحديات العابرة للحدود. وسيساعد تنفيذ وزيادة تطوير الصكوك الدولية البلدان على التصدي للتحديات الأمنية المختلفة.

وينبغي أن يستجيب مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن السلام والأمن الدوليين، لإشارات التحذير بوقوع تهديدات محتملة. وينبغي أن تقوم عمليات

صنع القرار في الوقت المناسب على أساس بيانات يتم التحقق منها والاعتماد عليها، لكي تكون التدابير التي يتم فرضها فعالة. ويولي تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية أهمية متزايدة لتلك المسائل ويبقيها باستمرار على جدول أعمالها.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن مجلس الأمن يلتزم بالتصدي للتحديات التي قد تنشأ ويبحث عن حلول للتهديدات التي نوقشت اليوم. وتشكل هذه المناقشة تعبيرا عن تصميمنا الجماعي على المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ولا تزال البوسنة والهرسك، من جانبها، ملتزمة التزاما قويا بتحقيق ذلك الهدف وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم إسهامها الكامل.

السيدة ماتشادو (البرازيل) (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الوفد البرتغالي على الأسلوب الذي قاد به أعمال هذا المجلس. ويمثل تفانيه في تحقيق الشفافية وفي إشراك جميع أعضاء المجلس والمنظمة في عمل هذه الهيئة شاهدا على التزام البرتغال بتعزيز تعددية الأطراف.

في هذا الصدد، ندرك فائدة عملية تقييم مشاركة مجلس الأمن في المسائل التي لم تكن تدرج بشكل تقليدي في جدول أعماله. وتعتبر المذكرة المفاهيمية التي عممها وفد بلدكم (S/2011/6668، المرفق) زاخرة بالمعلومات التي تشير إلى التاريخ الحديث لهذه المشاركة.

(تكلمت بالإنكليزية)

أعرب عن امتناني للأمين العام لتعليقاته المفيدة. كما أرحب بالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والمفوض السامي، السيد أنطونيو غوتيريس، والمديرة العامة، السيدة مارغريت تشان، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية المهمة للغاية.

وقد أظهر العدد الكبير من الإحاطات الإعلامية والمناقشات المواضيعية التي عقدها المجلس طوال السنوات القليلة الماضية أن الدول الأعضاء تهتم بالمشاركة في الطبيعة المعقدة والمتشابكة للتحديات الأمنية العالمية. ولا يكفي أن نتصدى لأوجه التهديدات الواضحة للغاية والفورية فحسب. وقد كان المجلس واضحا فيما يتعلق بضرورة وجود رؤية طويلة الأجل، تأخذ في الحسبان الإجراءات الوقائية والجهود المبذولة بعد انتهاء الصراعات من أجل بناء سلام دائم بحق.

ومع ذلك توجد مسألة الإجراء المشروع والتعدي المحتمل، التي لا يمكن تجنبها. إن مسألة تعدي مجلس الأمن على اختصاصات الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة الجمعية العامة، لا يزال يشكل مصدر قلق لعدد من الوفود، بما فيها وفد بلدي. ويجب أن يدرك مجلس الأمن أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء لا تزال تشعر بعدم الارتياح إزاء الآثار السياسية والقانونية لمشاركة المجلس في مسائل من قبيل تغير المناخ، كما يجب أن يولي الأهمية لتلك المسألة.

وفي مواجهة ذلك السيناريو، فإن البديل الوحيد أمامنا هو سبيل الحوار الحقيقي مع العضوية الموسعة، والحذر الشديد في تناول المسائل المواضيعية بوصفها تهديدات مباشرة للسلام والأمن الدوليين. ويتمثل السبيل المشروع للنهوض بهذه المناقشة دون إثارة الشواغل في إبراز واستكشاف كيفية إدماج عمل مجلس الأمن بشكل أفضل في عمل التنمية وحقوق الإنسان الذي تضطلع به جهات فاعلة أخرى. وذلك هو النهج الذي اتبعناه في النهوض بمناقشتنا بشأن تكافل الأمن والتنمية في شباط/فبراير.

سأعطي مثالين ملموسين. بادئ ذي بدء، يجب تمكين مجلس الأمن من الحصول على قدر أكبر من المعلومات. فعلى الرغم من أنه لا يتناول مباشرة المسائل الاقتصادية والبيئية أو الصحية، لا بد أن يعرف المجلس أين توجد هذه المسائل والطريقة المحددة التي تتفاعل بها مع الحالة الأمنية في كل حالة بعينها من الحالات المدرجة على جدول أعماله. وقد تضمن البيانان الرئاسيان المتعلقان بالتنمية (S/PRST/2011/4) وبتداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن (S/PRST/2011/15) صياغة بهذا المعنى.

ثانيا، في كل مجال من المجالات المواضيعية، يجب على مجلس العمل بجد لفهم المسائل التشغيلية التي تعوق التفاعل بين مختلف جوانب الواقع السائد على الأرض. يجب على الأمانة العامة القيام بعمل أفضل في التنسيق الداخلي والتعاون مع الوكالات والصناديق والبرامج. بيد أن الدول الأعضاء يجب عليها أيضا العمل بجد من أجل كفالة الاتساق بين التوجيهات التي تقدمها من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة والمجالس التنفيذية والهيئات الأخرى.

خلال الأشهر القليلة الماضية، سنحت لوفد بلدي الفرصة في هذه القاعة لمناقشة موقفنا بشأن الصلات بين الأمن وقضايا مثل الجريمة المنظمة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأثر الضار لتغير المناخ. وسأكرر اليوم بإيجاز موقفنا بشأن آخر تلك المسائل.

إن الصلات بين تغير المناخ والتنمية وبين الأمن والتنمية صلات واضحة. إن التداعيات الأمنية المحتملة الناجمة عن تغير المناخ أقل وضوحا بكثير. ففي معظم الحالات، تتفاقم النزاعات القائمة الناجمة عن آثار تغير المناخ نتيجة نقص الموارد المالية والتكنولوجية من أجل التكيف مع آثاره.

ويؤكد ذلك على الحاجة إلى إتباع نهج سياسية واقتصادية وإنسانية فيما يتعلق تبلك المسائل. فعلى الرغم تناسب الأدوات الأمنية التصدي لتهديدات معينة للسلام والأمن الدوليين، فأنها لا تلائم مواجهة تغير المناخ. يجب أن تكون مكافحة تغير المناخ بشكل فعال والتصدي لآثاره العديدة أولوية للمجتمع الدولي. يؤكد هذا أهمية مضاعفة جهودنا لتحقيق نتائج طموحة في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ.

ومن الضروري التصدي للتحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين باستخدام الأدوات التي تعزز بناء القدرات وتشجع المؤسسات الوطنية. وسيكون ذلك النوع من التركيز التعاوني حتما أكثر فاعلية وله نتائج أكثر استدامة من محاولات المعاقبة والعزل أو القمع. لا بد أن يكون شعارنا المساعدة والتعاون، لا الإكراه.

السيدة لوندونيو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): باسم وفد بلدي، أشكر الأمين العام، السيد بان – كي مون، على حضوره وبيانه الافتتاحي، اللذان رفعا من مستوى نقاش اليوم.

كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم، التي توفر محفلا ملائما نعبر فيه عن وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة. وأنا ممتنة لحضور المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، اليوم، والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، السيدة مارغريت تشان.

عندما نتناول مسألة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن كما فعل المجلس خلال الأعوام الماضية، فإننا نشير إلى التهديدات القديمة والجديدة على حد سواء. هناك تحديات متعددة في البرنامج العالمي، ولكن لا تشكل كل ظاهرة سلبية عالمية في حد ذاتها، تهديدا للسلام والأمن.

ينطوي تناول التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين معالجة مسائل تتسم باتساع نطاقها وغموضها. هناك مصادر عدة لعدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية التي قد تؤدي إلى تفاقم التهديدات القائمة، وقد يكون لها تأثير أعظم في الحالات التي تنطوي على مؤسسات ضعيفة، أو في سياقات النزاع و/أو مرحلة ما بعد الصراع. ويجدر التنويه بأن تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠١١ يحيط علما بأن الشرعية المؤسسية هي مفتاح الاستقرار، وقد يزيد بدونها احتمال نشوب نزاع.

في هذا السياق، يجب أن ندرك أن البرنامج العالمي معقد ومتعدد الأوجه، وأنه في بعض الأحيان يطرح مشاكل تؤثر في ظروف السلم والأمن الدوليين. والأمن لا يعني أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يتناول جميع المسائل المدرجة في البرنامج العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عملية ”تنامي إضفاء الصبغة الأمنية“ على تلك المسائل.

وقد حددت منظومة الأمم المتحدة مجالات محددة للعمل. وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة مجموعة من المشاكل العالمية، بُنى المجتمع الدولي هيكلا متخصصا ومتميزا له مجالات اختصاصه. وفي هذا الإطار، ينبغي للأجهزة والهيئات والكيانات المنشأة خلال العقود القليلة الماضية العمل معا بغية حماية المصالح المشتركة للبشرية.

إن مجلس الأمن، في إطار مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين، وفي حين يعالج احتياجات الأمن الجماعي، يضطلع ويجب أن يقوم بأعمال هامة لتعزيز المبادرات الموضوعية لمنع نشوب الصراعات وتسويتها سلميا. إضافة إلى ذلك، أقر المجلس أن توطيد السلام المستدام يتطلب اعتماد نهج متكامل يعزز اتساق الإجراءات في المجالات السياسية والأمن والتنمية، ومجالات حقوق الإنسان ويؤكد على سيادة القانون.

إن المجلس، في إطار نهج ثابت ونطاق المسائل التي ينظر فيها، يؤدي دورا مهما في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وبناء القدرات الوطنية لكفالة الاستمرارية في أداء المؤسسات وتوفير الخدمات خلال العمليات الانتقالية وعمليات بناء السلام.

إن النهج المنطقي قد يكمن في توجيه أعمال المجلس في اتجاهين غير حصريين بل يكمل أحدهما الآخر. يتعلق النهج الأول بإمكانية بناء جسور مؤسسية شفافة فيما بين شتى الكيانات والمنظمات الدولية. وبهذه الطريقة، سيتسنى لكل منها تطوير أهدافها الخاصة، وفي الوقت نفسه، سترسي الجسور التآزر الضروري حتى تتدفق المعلومات بطريقة مناسبة بينها وتكفل أنه يمكن للجميع تقديم وتلقي معلومات آراء وافية. يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في النقاشات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. في بعض الحالات، يستلزم ذلك آليات هيكلية، وفي غيرها يستلزم مسائل إجرائية يجب أن نناقشها.

إن للتحديات الجديدة، كما تعرف، آليات خاصة بها ومنتديات في كيانات أخرى للأمم المتحدة وحتى خارج المنظومة. ولن يكون هناك مغزى لتحليل مجلس الأمن لما يسمى بالتحديات الجديدة إلا في حالات معينة وظروف معينة، قد تؤدي فيها تلك التحديات إلى تفاقم التهديدات القائمة في الحالات التي ينظر فيها المجلس، أو حين يقوم المجلس بتحليل استراتيجي لمنع نشوب الصراعات.

ثانيا، يجب علينا أن نتذكر أن الميثاق حدد مهام مجلس الأمن. في السنوات الأخيرة، فضل المجلس التركيز على التزاماته بموجب الفصل السابع، تاركا الأحكام واسعة النطاق للغاية المنصوص عليها في الفصل السادس. في هذا السياق، سيكون من المفيد التفكير في كيفية تعزيز تطبيق الفصل السادس حتى يتصدى المجلس لهذه التحديات الجديدة

في إطار المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في الميثاق. ومن شأن ذلك، بدوره، أن يساعد في تحديد آليات تعاون فعالة تعيد الثقة وتدعم الحوار في الحالات التي تنطوي على مسائل معقدة وآراء متناقضة.

يتطلب حجم وتعقيد البرنامج العالمي اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. في هذا الصدد، لا بد من بذل جهد لتسليط الضوء على أعمال الجمعية العامة والمحافل الأخرى ذات الصلة، نظرا لطابعها العالمي والمتخصص لإجراء مناقشة وبناء توافق في الآراء لمعالجة المسائل التي تفرضها ما يسمى بالتحديات الجديدة.

السيد دي لورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لكم يا سيادة الرئيس لجمعنا معا لمناقشة هذه التحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. كذلك نتوجه بالشكر الجزيل إلى المدير التنفيذي، فيدوتوف، والمفوض السامي، غوتيريس، والمديرة العامة، تشان على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. وأرحب أيضا بمشاركة الوزراء من البوسنة والهرسك والبرازيل وكولومبيا في مناقشاتنا.

نناقش اليوم تهديدات من قبيل الاتجار غير المشروع، وتغير المناخ والأوبئة، وهي تهديدات لا تعرف حدودا ولا يمكن لبلد بمفرده معالجتها. إذ أنها تتطلب عملا جماعيا يشجع عليه المجلس من خلال إدراج هذه البنود في جدول أعماله، وتقييم برامج الأمم المتحدة الرامية إلى معالجتها. وأود أن أعلق بإيجاز على كل واحد منها.

أولا، إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وبوجه الخصوص الاتجار بالأشخاص، يدمر حياة الناس ويؤجج الصراع وينال من الضعفاء. أما المجرمون المتورطون فيعملون في أسواق وشبكات سرية تزداد تعقيدا وتنويعا، ولا يقيمون احتراما للحدود أو القوانين أو للكرامة الأساسية للإنسان. وتعمل هذه الشبكات على تخريب الأنشطة الاقتصادية المشروعة، وتقوض التنمية المستدامة، والاستقرار السياسي، وتذكي نيران العنف والفساد وتضعف من سيادة القانون. وفي بعض المناطق يعمل المجرمون على مساعدة الإرهابيين وتحريضهم، وتقويض التنمية الفعالة والإدارة.

يجب أن نواصل العمل معا لحرمان هؤلاء المجرمين من كل ميزة وهزيمتهم عند كل منعطف. ولا بد لنا من الاستمرار في وضع المعايير الدولية وتحديثها، وحشد الموارد والخبرة الفنية وأن نغلق الملاذات الآمنة. إننا نسير على الطريق الصحيح بالفعل. وتقدم الأمم المتحدة المساعدة الحيوية للدول من أجل تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث بشأن مكافحة المخدرات والتي تشكل العمود الفقري لنهجنا المشترك.

في عام ٢٠٠٩، اعتمد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة خطة عمل لمواجهة مشكلة المخدرات التي تأخذ طابعا عالميا. ومن الجدير بالذكر أن منظمات دولية من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لها دور جوهري في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، وبوسع الدول الأعضاء أن تعوّل على برنامج عمل الأمم المتحدة المعتمد في عام ٢٠٠١ والمتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب الذي يتناول مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. أما بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، فإنه يشكل الإطار الدولي الأساسي، وجوهري لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن الولايات المتحدة ما انفكت تقوم بنصيبها. ففي عام ٢٠١٠ ساهمنا بمبلغ ٣٤ مليون دولار لدعم برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم تنفيذ المعاهدة. وفي العام الماضي أعلنا عن ثلاث مبادرات لمكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية وهي: شراكة أمريكا الوسطى المعنية بأمن المواطنين، ومبادرة الأمن التعاوني في غرب أفريقيا، ومبادرة مكافحة المخدرات في وسط آسيا. ونحن ملتزمون بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأخرى لحرمان الجريمة العابرة للحدود الوطنية من الملاذ الآمن، وتهيئة بيئة يمكن في ظلها إنفاذ القوانين، وحماية الحقوق والمضي في التنمية المستدامة والأعمال التجارية.

أنتقل الآن إلى تغير المناخ. لقد عقد هذا المجلس مناقشة في شهر تموز/يوليه الماضي، واستمع إلى الشواغل الشديدة التي تساور الدول الأعضاء ومؤداها أن تغير المناخ سيكون تهديدا مضاعفا، وسيفاقم من التحديات وأوجه الضعف الراهنة. فتغير المناخ ينطوي على إمكانية تخفيض توفر المواد الغذائية والمياه، ويهدد التنوع الإحيائي، ويزيد من منسوب مياه البحر ويخرب من أنماط الطقس. ويعرضنا جميعاً لخطورة كبيرة. فالعديد من مناطق العالم ستكون عرضة لجفاف أكثر كثافة وأطول استدامة، مما يعرض للخطر الأرواح وسبل العيش. وهذا مصدر قلق كبير حيث يعمل الفقر أو الصراع بالفعل على الحد من قدرة المجتمعات على التغلب على تلك المشاكل. إن الدول الجزرية الصغيرة والمنخفضة لديها شواغل حقيقية إزاء التعرية وفقدان الأراضي جراء ارتفاع مستوى مياه البحر.

وحيث يتطور مفهومنا لآثار تغير المناخ على الأمن، بما في ذلك مخاطر التشرد والنزوح، نُقر بالحاجة إلى مزيد من التحليل والعمل التعاوني. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي أبوابه مشرّعة لمواصلة النظر في هذه المسألة.

وتؤكد الولايات المتحدة من جديد أهمية دور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تيسير الاستجابة العاجلة من جانب جميع البلدان لمواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ. إننا ملتزمون بالعمل مع جميع البلدان للتوصل إلى وثيقة ختامية متوازنة وشاملة في مفاوضات الاتفاقية الإطارية المُزمع عقدها في دربان في الشهر المقبل.

وأخيراً، فإن صلاتنا واضحة كل الوضوح في ميدان الصحة العالمية. لقد ظهرت مخاطر أمراض معدية من قبيل أعراض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة أو (سارز)، وأنفلونزا الطيور المعروف بفيروس H5N1. وقد عادت تقريباً الأمراض التي تم القضاء عليها مثل شلل الأطفال. إن الأمراض المعدية لا تعرف حدوداً دولية. وأن أي خطر ينشأ في بلد يمكن أن ينتشر بسرعة في العالم، ولا يمكن التصدي له إلا من خلال العمل الجماعي. فاستجابة المجتمع الدولي لاندلاع أنفلونزا الطيور، بما في ذلك اقتسام المعلومات، والخبرة الفنية، والعلاجات واللقاحات، كانت غير مسبوقة وأدت إلى تحسن كبير في مراقبة صحة الحيوانات وقدرات الاستجابة في العالم.

إننا جميعاً نواجه التحدي بنفس القدر، في العواصم وفي المنتديات الدولية على السواء. والآن لا بد لنا من الإبقاء على الزخم لنضمن أن تلك النُظُم تخضع للقوانين التنظيمية، وليس السيطرة على فيروس أنفلونزا الطيور فحسب، بل أيضاً حماية أنفسنا من خطر الوباء المقبل الذي يطل برأسه.

إن الولايات المتحدة تؤيد بهمة عدة مبادرات أخذت زمامها منظمة الصحة العالمية، وهي مبادرات تبني على العِبر المستقاة، بما في ذلك إطار التأهب لوباء الأنفلونزا واللوائح الصحية الدولية لعام ٢٠٠٥. لقد أبرمنا مؤخراً مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية لتعزيز التعاون في مجال الأمن الصحي. ونواصل العمل مع البلدان الشريكة لتحسين رقابتها

الصحية الخاصة بها، ودرجة التأهب لديها، وبناء قدراتها على الاستجابة.

إن المخاطر العابرة للحدود الوطنية هامة بالنسبة للمسؤوليات الجوهرية للمجلس. لا بد لمجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين من أن يواصل العمل للتنبؤ بالمخاطر المحتملة، وأن يكون جزءا من الجهود الأوسع الرامية إلى تكثيف التعاون في جميع أرجاء المنظومة، ونتطلع قدماً للعمل مع الزملاء أعضاء المجلس من أجل إيجاد الطرق الكفيلة بزيادة درجة اضطلاعنا، بما في ذلك فتح الحوار مع مؤسسات من قبيل منظمة الصحة العالمية التي لا تتصدى للمخاطر الأمنية التقليدية، ولكنها تقف على الخط الأمامي في مواجهة هذه المخاطر الجديدة.

ومن المهم أيضاً أن نكون منفتحين بدرجة أكبر على الاشتراك مع أطراف أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وأن نشجع وكالات الأمم المتحدة على العمل معاً بصورة أوثق للتنبؤ بالمخاطر غير التقليدية وتدبرها.

وأخيراً، تذكرنا هذه المسائل بأهمية زيادة الأولوية التقليدية لدينا، أي الحاجة إلى بناء قدرات الدول. فعلى سبيل المثال نجد أن البلدان الخارجة من صراعات التي تناضل بالفعل من أجل بناء هياكلها الأساسية وتعزيز مؤسساتها، وتوطيد أركان السلم فيها، ضعيفة بوجه خاص أمام بعض الضغوط الناشئة عن المخاطر العابرة للحدود الوطنية. أما تغير المناخ فسيقتضي قدرات مؤسسية أقوى وأكثر مرونة للتنمية ولمنع وقوع الكوارث والاستجابة إليها. إن الأمراض المعدية الناشئة تتطلب نظما صحية عامة أقوى. ومستوصفات القرى ستكون أول من يلاحظ الأمراض الناشئة، ويجب أن تكون قادرة على الاستجابة بسرعة، وأن تتعاون مع القدرات الدولية الأوسع للتصدي للأمراض المعدية. وشبكات التهريب تزدهر عندما تكون مؤسسات الدولة ضعيفة وقدراتها على الردع واهية.

إن التحديات الجديدة للأمن ستكون جزءا هاما من عملنا في المجلس في المستقبل. ومناقشة اليوم خطوة في الاتجاه الصحيح، وأشكر البرتغال على مبادرتها.

السيدة أغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة شبه السنوية للقيام باستعراض استراتيجي للتحديات المستجدة التي يواجهها الأمن الدولي. وإني ممتنة للأمين العام على بيانه. كذلك أشكر السيد فيدوتوف والسيدة تشان، والسيد غوتيريس الذين أثرت مساهماتهم الواضحة إسهاما كبيرا في مناقشات اليوم.

إن طبيعة ومضمون الأمن الدولي ما برحا يتطوران ويتسعان على مر السنين. واليوم فإنهما يضمّان طائفة من المسائل المترابطة في العالم والتي لها تأثير على البقاء. فهذه المسائل تتراوح من الأنماط التقليدية للقوى العسكرية وأسباب وعواقب الحرب بين الدول والقوة الاقتصادية إلى الصراعات الإثنية والدينية والأيديولوجية، والصراعات التجارية والاقتصادية، وإمدادات الطاقة، والتكنولوجيا، والمواد الغذائية وتهديدات الأمن البشري.

لقد تطورت تلك المسائل لتشمل التهديدات التي يتعرض لها استقرار الدول جراء مخاطر التدهور البيئي والأمراض المعدية وتغير المناخ وأنشطة الأطراف الفاعلة من غير الدول. تعتري مشهد أمننا الدولي المتغير العديد من التهديدات التي لا حدود لها والتي لا تعرف الحدود ولا الجنسيات. وهذا يشمل بالتأكيد انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، والاتجار بالبشر والمخدرات، فضلا عن استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب.

بما أن عالمنا عالم تسوده أقصى درجة من اللامساواة والحرمان والتهميش والإقصاء، فإن تلك المشاكل تتفاقم بفعل مسائل عامة مثل التخلف والضغط على الموارد الطبيعية والمصاعب المتصلة بالتماسك الاجتماعي والحوكمة. إن انتشار وطبيعة الصراعات وامتدادها قد أعادت بدورها تشكيل نمط الأمن الدولي.

تتطلب تلك التحديات المعقدة رؤية وإبداعا والتزاما وريادة من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ينبغي أن ينظر المجلس في إعادة ترتيب أوضاعه لمواجهة الطبيعة المتغيرة للأمن الدولي. الطبيعة المترابطة بين الأمن والتنمية تبرز موضوع جلسة اليوم. يستدعي تقدير التهديد الناجم عن التدهور البيئي، والاتجار غير المشروع، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأوبئة العالمية الأخرى، الإقرار أن المجتمعات النامية أكثر عرضة لانعدام الأمن الذي يتسبب فيه التخلف أو يفاقمه.

في الواقع، هناك ارتباط مخيف بين الصراع والتخلف. إننا نعيش في عصر اللاجئين البيئيين. لتغير المناخ تأثير مباشر على الإنتاجية الزراعية والصحة الحيوانية والحصول على المياه النظيفة. وقد اضطر انعدام الأمن الغذائي في بلدان كثيرة المجتمعات المحلية للترحال بحثا عن بيئة تكفل لها القوت ومصادر الرزق. وفي كثير من الحالات، يقطع الناس الحدود سيرا على الأقدام، مما يزيد الضغط على الموارد الشحيحة أصلا، في محاولة للبقاء على قيد الحياة. وتتعاظم هذه التحديات البيئية بفعل عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن. هنالك تداخل واضح وموضوعي بين جهودنا لاستهداف المجرمين وجهودنا لحماية ضحاياهم على نحو أفضل. يمثل التوقيع مؤخرا على مذكرة تفاهم بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحولا كبيرا في نهج معالجة التهديد الذي يشكله الاتجار بالبشر والأسلحة. إننا نرحب بذلك التطور. فالاتجار غير المشروع بالبشر والأسلحة إهانة لكرامة الأشخاص واستقلالهم الذاتي. للشبكات الإجرامية المسؤولة عن ذلك تأثير كبير، وهي ممولة ومترابطة فيما بينها بشكل جيد، ولكن يمكن القضاء عليها.

يتعين بذل جهد جماعي لمعالجة حجم تلك التحديات الناشئة وطبيعتها العابرة للحدود على حد سواء. كما لاحظ الأمين العام بان كي - مون فعلا في رسالة إلى الاجتماع الدولي الثاني للممثلين السامين المعنيين بالمسائل الأمنية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر من هذه السنة ''ليس بوسع أي بلد بمفرده التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، ولن تكفي لذلك سوى الجهود المشتركة على الصُعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية''. لذلك يجب علينا أن تتعاون بشكل أكثر فاعلية مع الهيئات الشريكة في إطار الأمم المتحدة لصياغة استجابة متضافرة وشاملة، تشكل دعامة للدول في جهودها الرامية لدرء التحديات الناشئة، بغية الحفاظ على السلام والاستقرار في عالم يتغير على نحو متزايد. وسنرحب تبعا لذلك بالنظر جديا في إمكانية إنشاء فريق عامل مخصص لرصد تلك التحديات الناشئة ومساعدة المجلس في استجابته.

يتعين أيضا تكرار جهودنا الدولية على المستوى الوطني. فبمستوى مناسب من الالتزام السياسي والدعم من قبل المجتمع الدولي، يمكن للدول إعداد نفسها لتلك التهديدات الأمنية والاحتراز منها، سواء من داخل أو خارج حدودها. والتهديدات التي نواجهها الآن معولمة، وعناصرها البشرية تزداد تطورا. ولن نسمح بتجاوز استجابتنا الجماعية.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على مبادرتكم التي جاءت في الوقت المناسب والمتمثلة في عقد إحاطة إعلامية ومناقشة اليوم بشأن التحديات الأمنية الجديدة. ونرحب بحضور معالي

السيد باولو سكادورا كابرال بورتاس، وزير الشؤون الخارجية في البرتغال. اسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وكذلك السيد يوري فدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد أنطونيو غوتيريس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيدة مارغريت تشان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، على إحاطتهم الإعلامية الثاقبة.

إن ألمانيا تؤمن إيمانا راسخا بأن إدارة وحل التهديدات التي تحيق بالأمن الدولي دون فهم أسبابها وديناميكاتها الكامنة لن يؤدي في أحسن الأحوال سوى إلى حلول مؤقتة. عالمنا في بداية قرن جديد ويواجه مجموعة كاملة من التحديات الهائلة الجديدة. من بينها الفقر والأمراض المعدية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتغير المناخ، وما ذلك إلا غيض من فيض. لقد أقر هذا المجلس بتحديات تغير المناخ فيما يخص الأمن، واعتمد تحت الرئاسة الألمانية في شهر تموز/يوليه، بيانا رئاسيا جوهريا تطلعيا (S/PRST/2011/15) بشأن تلك المسألة. تشكل مناقشة اليوم فرصة ممتازة لإلقاء نظرة منهجية على مختلف تلك التهديدات والتحديات.

اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز ثلاثة مجالات تستحق اهتماما خاصا. أولها الصحة التي تتصدر القائمة. فمنذ أول مناقشة للترابط القائم بين فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسلام والأمن الدوليين على مدى العشر سنوات الماضية، قطع مجلس الأمن شوطا طويلا، بعد أن اتخذ مؤخرا القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) بشأن هذه المسألة. ومن المسلم به على نطاق واسع اليوم أن حالات الصراع يمكن أن تفاقم المشاكل الصحية، وأن الفئات الضعيفة مثل اللاجئين أو الأطفال في الصراعات المسلحة يواجهون مخاطر صحية أكبر. في الوقت نفسه، فإننا نعلم بأن انتشار الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يمكن أن يؤجج الصراعات من خلال إضعاف قدرات الحكومات الوطنية وتدمير البُنى الاجتماعية القائمة.

لذلك نود أن نشجع المانحين ووكالات الأمم المتحدة والدول المتضررة على زيادة إدماج الصحة في برامج الاستقرار وإعادة التأهيل، وتعزيز نماذج مبتكرة للتعاون. ويتمثل أحد تلك النماذج في مبادرة ”تحويل الدين إلى نفقات صحية“ التي أطلقها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والحكومة الألمانية سنة ٢٠٠٧. ومبادرة ”تحويل الدين إلى نفقات صحية“من خلال إعادة توجيه الأموال من تسديد الديون إلى الاستثمار الصحي في إنقاذ الأرواح حسنت نظم الصحة العامة وعززت الشراكة، بما في ذلك مع البلدان التي تعاني من الصراعات. إلى جانب الخفض الكبير للأسباب الجذرية للصراعات ذات العلاقة بالصحة، هنالك أيضا حاجة لتسليط الضوء على أهمية معالجة المسائل المرتبطة بالصحة في أعقاب الصراع. إن الآثار الجسدية والنفسية للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، غالبا ما تشكل عبئا ثقيلا على الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في مجتمعات ما بعد الصراع. من ثم، لا يزال إدماج مسائل الصحة في أنشطة بناء السلام يشكل تحديا رئيسيا كثيرا ما يتم تجاهله.

تتعلق النقطة الثانية التي أود أن أثيرها بالعلاقة المتبادلة بين تغير المناخ والهجرة والأمن. في بعض المناطق من كوكبنا، فإن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ أضحت واقعا بالفعل. فالناس يهاجرون لأن منازلهم التقليدية مهددة بارتفاع مستوى سطح البحر، وبفعل زيادة الجفاف والتصحر والقوة التدميرية المتزايدة للكوارث الطبيعية. وتغير المناخ يصعب أن يكون العامل الوحيد وراء أي أزمة. والمجاعة الرهيبة في منطقة القرن الأفريقي مثال على ذلك.

وعلينا أن نقر بأنه على الرغم من جهودنا المستمرة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من آثار تغير المناخ – ومؤتمر الأمم المتحدة السابع عشر المعني بتغير المناخ سيبدأ أعماله في ديربان في غضون خمسة أيام من الآن – فإن الهجرة قد أصبحت بالفعل استراتيجية للتكيف للمتضررين من تغير المناخ. ومن الواضح أن عدد الأشخاص المتضررين داخل الحدود وعبرها سيرتفع، هو ما قد يؤدي إلى انعدام الأمن ونشوب صراعات فضلا عن المحنة الشخصية للملايين من البشر.

وألمانيا تؤيد بشدة النهج الذي تتبعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث وتحسين فهمنا لعمليات الهجرة. ويجب أن نسترشد بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي. وربما يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يمعن النظر في مدى كفاية وملاءمة الصكوك القانونية والسياسية المتاحة، وهي مهمة معقدة بالنسبة لنا جميعا. وسيتعين علينا أيضا إمعان النظر في تداعيات الهجرة على الأمن، وهو ما سيتطلب إتباع نهج شامل، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن في إطار عمله بشأن التهديدات الأمنية الجديدة والناشئة.

وبخصوص ديربان، أود أن أضيف أنه يمكن تحاشي أسوأ الافتراضات، وأن تخفيف الآثار لا يزال أساسيا في هذا الصدد.

تتعلق النقطة الثالثة التي سأتناولها بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. لقد أصبح تشكيل وأساليب عمل جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية أكثر تطورا في السنوات الأخيرة، ولا تزال أنشطتها تشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. وخطورة المشكلة تكمن في الانتشار العالمي الذي حققته هذه المنظمات وفي الخطر الذي تشكله على الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المشروعة. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه المشاكل أن قدرة الدول على إرساء سيادة القانون تكون، في كثير من الحالات، ضعيفة بفعل الفساد وضعف النظم القضائية والافتقار إلى قدرات شُرَطية فعالة.

ونطاق التحدي يتطلب استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – واحدة من الأدوات الحاسمة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، ونود أن نغتنم الفرصة لمناشدة جميع الدول التي لم تصدق عليها حتى الآن أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

في عام ٢٠١١ وحده ساهم بلدي بنحو سبعة ملايين دولار في مشاريع ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، ونحن عازمون على مواصلة دعمنا المالي لهذه المشاريع. ومن الأمثلة الجيدة لهذا التعاون الناجح، أود أن أشير إلى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات الذي يشترك في إدارته المكتب ومنظمة الجمارك العالمية. ويهدف هذا البرنامج إلى بناء القدرات من خلال التدريب.

ودعونا لا ننسى أن الوقاية أمر أساسي لمواجهة التهديدات الراهنة. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، بناء قدراتنا الذاتية ومساعدة الآخرين على فعل الشيء نفسه من أجل ممارسة مسؤوليتنا السيادية والتعامل مع الأخطار الداخلية قبل أن تهدد الآخرين والعمل بشكل جماعي مع الدول الأخرى لمواجهة التهديدات على نطاق عالمي.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى تشريفنا بحضوركم. كما أود أن أشكر الأمين العام

على إحاطته الإعلامية والسيد فيدوتوف والسيد غوتيريس والسيدة تشان على بياناتهم.

وفقا للميثاق، تأسست منظمتنا لصون السلام والأمن الدوليين والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها. و لم يعد بالإمكان الربط بين معنى الأمن وعدم وجود تهديدات عسكرية. فنحن الآن نواجه طائفة من المجالات الإضافية التي تتبدى فيها المخاطر الأمنية.

وفي الواقع، فإن مجلس الأمن انشغل وعقد العديد من المداولات، في العقود الأخيرة، بشأن طائفة واسعة من القضايا التي يحتمل أن تشكل تهديدا للسلام والأمن، مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتشار أسلحة الدمار الشامل والآثار الضارة لتغير المناخ وما إلى ذلك. والبلدان التي تشهد توترات والخارجة من الصراع معرضة بشكل خاص لمثل هذه التحديات التي كثيرا ما تغذي وتطيل الصراعات القائمة وتشكل تهديدا لجهود بناء السلام في دول مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وفي الواقع، فإن المخاطر التي تتجاوز الحدود – ومنها على سبيل المثال، الأوبئة وشبكات الجريمة عبر الوطنية – ليست بجديدة. غير أن أبعاد التهديد الذي قد تشكله جديدة ومتغيرة في العالم الذي يزداد عولمة الذي نعيش فيه. وبالتالي، فإن استجابتنا ينبغي أن تكون جماعية وقابلة للتكيف مع هذه الظروف والتحديات المتغيرة.

علاوة على ذلك، فإن قضايا مثل انتشار الأسلحة والقرصنة والهجرة الجماعية والجريمة المنظمة هي قضايا معقدة ومتعددة الأوجه وذات ثقل كبير في آثارها على كل من التنمية البشرية والسياسية، من جهة، وعلى السلام والاستقرار، من جهة أخرى. ولذلك، فهي تتطلب إتباع نهج متعدد الأطراف في مجال الأمن وغيره من المجالات.

وربما كان السبيل الوحيد الفعال حقا للمضي قدما هو تعزيز التعاون وزيادة التأهب وإتباع دبلوماسية خلاقة، وقائية بطابعها. وليس لدى أي من هيئات أو وكالات الأمم المتحدة منفردة أو أي بلد بمفرده أو أي منظمة إقليمية وحدها القدرة أو نطاق الاختصاص اللازمين للتصدي بفعالية لهذه التحديات المعاصرة، بما في ذلك أبعادها الأمنية، ولذلك، من الضروري بناء شراكات قوية بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهتها. وعليه، ينبغي أن يكون مجلس الأمن مستعدا لمعالجة أبعادها وآثارها الأمنية المحتملة. ونعتقد أيضا أن التنمية وبناء القدرات الوطنية ينبغي أن يكونا حجري زاوية في أي نهج شامل أو إطار استراتيجي يستهدف التصدي للتحديات الأمنية.

أخيرا، فإن مجلسنا يواجه باستمرار تحدي إيجاد طرق مبتكرة للتصدي للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبرى ذات الأبعاد الأمنية الماثلة. وهذه هي مسؤوليتنا الأخلاقية تجاه الأجيال الحالية والقادمة.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لبيان الأمين العام بان كي – مون. ونشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، السيدة مارغريت تشان، على تقاريرهم عن عمل الكيانات التي يرأسونها.

تظهر مناقشتنا اليوم أن عدد التهديدات التي تواجه البشرية، ونحن على أعتاب العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لم يتراجع؛ بل على العكس تماما. فإلى جانب

ظهور تهديدات جديدة، تفاقمت التهديدات القديمة. وفي الآونة الأخيرة، ازداد الاتجاه نحو التدخل الشديد في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. والعمليات المعقدة الجارية في بعض هذه الدول والصراعات التي تنجم عنها أحيانا تتطلب إقامة حوار بين السلطات والمعارضة، بمشاركة الجماعات المدنية والسياسية كافة على أساس رفض استخدام أي شكل من أشكال العنف بهدف تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي.

وبناء على ذلك، سيكون مفيدا تلقي الدعم من المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية. ونشاهد أحيانا تعاملا عشوائيا ومتجردا لمفهوم المشروعية، ودعوات استفزازية لمواصلة المواجهات، وتهديدات صريحة ومبطّنة باستعمال القوة تحت ستار شعارات إنسانية. ويثير المسار نحو عمليات التدخل الفوضى في مختلف المناطق وفي العلاقات الدولية عموما.

ويتناقض كل ما تقدم مع القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الساري، وميثاق الأمم المتحدة، ومع جوهر عمل منظمتنا العالمية ذاته.

إننا نسلم بالطابع المتطور للتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. ونلاحظ بشكل متزايد انتشار علاقات أوثق فيما بين مختلف أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتتضمن تلك اللائحة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل، والقرصنة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجرائم الإلكترونية.

ويسلم المجلس بالخطر الحقيقي لتلك التهديدات والتحديات، ولكننا بحاجة إلى المزيد من التحليل للعلاقة فيما بينها، التي رفعت التهديد إلى مستويات متزايدة الخطورة. ومن هذا المنطلق، بالفعل، ننظر إلى عمل المجلس في المستقبل بشأن هذه المسألة، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤوليته بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين.

وقد تكرست أُسس هذا العمل في عدد من قرارات المجلس، ولا سيما البيان الرئاسي المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PRST/2010/4). إننا نكرر التأكيد على الصلة الخاصة لذلك البيان بدعوة المجلس أن ينظر الأمين العام في التهديدات المترابطة للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بوصفها عاملا من عوامل تحليل الصراع وتقييم وتخطيط البعثات المتكاملة، بالإضافة إلى تحليل دور تلك التهديدات في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

إن تلك التحديات آخذة في البروز بشكل متزايد، وخاصة فيما يتعلق بتهديد المخدرات الصادر من أفغانستان، الذي لا يزال متسما بالخطورة البالغة. ويمتد التأثير المدمر للاتجار بالمخدرات في أفغانستان، الذي يزيد الإرهاب من تفاقمه، إلى خارج المنطقة. وفي هذا السياق، نحن نتصدى لتهديد للسلام والاستقرار، ناشئ عن الترابط فيما بين مختلف أنماط الأنشطة الإجرامية. ويجب أن يكون التصدي لذلك التهديد شاملا ومنسقا، بما في ذلك من خلال اتباع مسار على نطاق منظومة الأمم المتحدة حيال التحديات الجديدة.

وفي هذا السياق، إننا نقيّم تقييما إيجابيا الخطوات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن لتعزيز التعاون فيما بين الإدارات في الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء فرقة عمل متعددة التخصصات للأمانة العامة معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات بوصفهما تهديدين للأمن والاستقرار، بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية.

وقد نتجت عن التهديدات الجديدة تدفقات الأسلحة في مختلف أجزاء العالم. ونلاحظ هذه الظاهرة، على

سبيل المثال، في الأسلحة الليبية. وسيكون وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين أمرا خطيرا بشكل خاص. وقد اتخذ القرار ٢٠١٧ (٢٠١١) بناء على مبادرة روسيا. حيث وجه القرار رسالة ضرورية ووضع الأُطر اللازمة للتصدي لذلك التهديد الجديد.

وفي عهد العولمة، الجانب السلبي لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال هو التهديد الجديد المتزايد للجريمة الإلكترونية. وتدعو روسيا إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية لتنظيم استخدام تلك التكنولوجيات والإنترنت، مع المحافظة على الحريات المناسبة. وقد أعرب المجلس فعلا عن قلقه حيال تفاقم الجريمة الإلكترونية. إننا نعتقد بضرورة إبرام اتفاقية عالمية للتعاون على مكافحة الجرائم الإعلامية والإلكترونية وبوضع مدونة سلوك في الفضاء الحاسوبي.

إننا نتطلع إلى دعم الدول الأعضاء لتلك المبادرات والاتفاقات في ذلك المجال من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهياكل الأخرى لفرقة عمل الأمانة العامة المعنية بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما الفريق العامل المعني بمكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية.

إن أحد التهديدات الجديدة الأخرى يتمثل في القرصنة قبالة سواحل الصومال التي أصبحت أعمالا تجارية منظمة جيدا ومربحة. وتمتد القرصنة الآن بحيث تصل إلى الشواطئ الغربية للقارة الأفريقية. وتتطلب مكافحة تلك الظاهرة تدابير جادة وشاملة من جانب المجتمع الدولي. وترى روسيا أن جانبا هاما في هذا السياق يتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب، ليس على مستوى المنفذين لأعمال القرصنة فحسب، بل أيضا على مستوى أرباب صناعة القرصنة. وسنواصل تكثيف جهودنا بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بتغير المناخ والأمراض، فإن هيكل الأمم المتحدة الذي طُور من أجل النظر في هاتين المسألتين يوفر استجابة مناسبة للتهديدات في المجالين. إننا على اقتناع بأن دور الأولوية في هذين المجالين يخص في المقام الأول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومنظمة الصحة العالمية، بوصفهما الآليتين العالميتين المعنيتين بمكافحة التهديدات العالمية في هذين المجالين. ولدى كلا الهيئتين الآلية اللازمة والكافية لوضع استراتيجيات فعالة وطويلة الأمد للتعاون الدولي، فضلا عن اتخاذ التدابير الملموسة للاستجابة الفورية.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره للرئاسة البرتغالية على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الرفيعة المستوى. إننا نرحب بمعالي وزير الخارجية في البرتغال ونشكره على تولي رئاسة هذه المناقشة. ويرحب وفد بلدي كذلك باشتراك الأمين العام في هذه الجلسة، ونشكره على بيانه. ونرحب أيضا بوجود الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين معنا في هذه الجلسة.

بعد خمسة أيام، سترحب جنوب أفريقيا بآلاف المندوبين على شواطئ دربان بوصفها رئيسة المؤتمر السابع عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالمناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

إن الوعي العالمي بتهديد تغير المناخ الناشئ عن النشاط البشري لكوكب الأرض ولحضارتنا قد بدأ منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وبلغ ذروته باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي بدأ نفاذها في عام ١٩٩٤.

وبينما يستمر النقاش حول ملاءمة مجلس الأمن أن يكون منصة لتناول المسائل الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ، فإن جنوب أفريقيا تعتقد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبرتوكول كيوتو الملحق بها يظلان أفضل الصكوك للتصدي للتحديات الأوسع لتغير المناخ. وعليه، يكرر وفد بلدي التأكيد على رأيه المبدئي أن تغير المناخ يشكل تهديدا ليس لإمكانيات التنمية وتحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل أيضا لمجرد وجود وبقاء المجتمعات.

وبناء على ذلك، تبرز الأهمية الأساسية لحاجة جميع البلدان إلى احترام التزاماتها بموجب الاتفاقية الإطارية وبرتوكول كيوتو إذا كان لنا أن نتصدى بشكل فعَّال للتحديات الناجمة عن تغير المناخ، وفقا للمبدأ الأساسي المتمثل في المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة. ويمكن للمساهمات التي يقدمها فرادى أعضاء مجلس الأمن لعملية الاتفاقية الإطارية أن تكفل تعزيز هيكل تلك العملية، وعدم تجزئته.

إن مؤتمر ديربان الذي سيكون موضوعه الرئيسي ”نعمل معا: من أجل إنقاذ المستقبل اليوم“، سيتيح للمجتمع الدولي الفرصة لإظهار روح القيادة الحقيقية في إيجاد الحلول الفعالة لتهديد تغير المناخ لموارد الرزق، ومستوى الحياة، والكرامة، وفي حالات كثيرة لبقاء الملايين عبر العالم. وترى جنوب أفريقيا بقوة أن مؤتمر دربان سيوفر منصة يمكن من عليها تحقيق تعزيز التنفيذ الكامل والفعال والمستمر للاتفاقية بعد عام ٢٠١٠، من خلال نظام تغير المناخ المتعدد الأطراف والقائم على القواعد، والقابل للإنفاذ والملزم للجميع على قدم المساواة.

ومن الضروري أن تكون هناك فترة التزام ثانية ببروتوكول كيوتو من جانب البلدان المتقدمة النمو. وينبغي ألا تحدث فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية. وبالنسبة لتلك البلدان المتقدمة النمو التي ليست أطرافا في بروتوكول كيوتو وتلك التي ترفض فترة التزام ثانية، يجب تنفيذ تدابير التزام بتخفيف الآثار، قابلة للمقارنة والقياس، ويجب أن تكون قابلة للإنفاذ على قدم المساواة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تنفذ البلدان النامية إجراءات التخفيف المعلنة، وأن تتلقى المساعدة من خلال تقديم الدعم اللازم بطريقة قابلة للقياس وشفافة. إن تشغيل آلية كانكون ومؤسساتها بأداء كامل واحترام التعهدات المعلنة فعلا يمثلان مرة أخرى جزءا من ذلك التوازن الدقيق.

وفيما يتعلق بالمخدرات والجريمة، فإننا نرى أنهما يهددان التنمية، ويسببان عدم الاستقرار، ويعرضان للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على اعتراف المجتمع الدولي بالتحدي المتمثل في المخدرات والجريمة، فقد اعتمد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. إننا نهيب بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ تلك الاتفاقية والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة. ويمثل التعاون الدولي، بما في ذلك المعاهدات الثنائية والإقليمية بشأن تسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجنائية، أدوات رئيسية في مكافحة الجريمة المنظمة.

وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى نهج شامل ومتكامل يعزز التنسيق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وترحب جنوب أفريقيا بالدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وضع برامج إقليمية، فهي برامج مهمة تقدم المساعدة الفنية للبلدان في مواجهتها لمشكلة المخدرات العالمية وتعزز الشراكة بين المكتب والهيئات الإقليمية والدول الأعضاء. ونرحب بتوقيع مذكرة تفاهم بين المكتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي، حيث ستعمل المنظمتان على تكامل أنشطتهما.

لقد قطع المجتمع الدولي شوطاً طويلاً في مواجهة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن ما زال هناك عمل كثير. وقد تم التعبير عن ذلك بوضوح في الإعلان السياسي (قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٧) الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعقود في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. واعتمد ذلك الاجتماع التزامات قوية واستشرافية لتوجيه وتكثيف الاستجابة العالمية إزاء ذلك الوباء. ويشمل ذلك، في جملة أمور، تعبئة الموارد للاستجابة للإيدز، وتعزيز نظم الرعاية الصحية ودمج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرامج العامة للصحة والتنمية. وهذا الالتزام الشامل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتصدى للوباء من جميع الأبعاد الممكنة، الأمر الذي يقتضي إشراك وإسهام أوسع نطاق ممكن من أصحاب المصلحة والدول الأعضاء.

وترى جنوب أفريقيا أن خير استجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمكن أن تكون من خلال منظومة الأمم المتحدة والهياكل التي تسمح باشتراك غير مقيد لجميع الدول. ونرى أيضاً أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمثل بحد ذاته تهديداً أو تحدياً جديداً للسلم والأمن الدوليين، ولم يثبت ذلك خلال السنوات الثماني الماضية.

وإذ أنتقل إلى موضوع اللاجئين، فإننا نتوجه بالنداء إلى الأسرة الدولية مرة أخرى لمعالجة الأسباب الجذرية لفرار الناس من أوطانهم. ولذلك، لا بد من إيجاد حلول شاملة ودائمة لمشاكلهم. وجنوب أفريقيا ملتزمة التزاماً ثابتاً بحماية اللاجئين حسبما ورد في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

وفي الختام، يؤمن وفدي بقوة بأن أي عدد من المناقشات والبيانات والإعلانات من جانب المجلس لن يعالج ما نسميه اليوم بالتهديدات الناشئة. وما نحتاجه هو الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في هيئات الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة. فالتعاون الدولي وتعبئة الموارد المالية والاستثمار التكنولوجي هو ما نحتاجه للتصدي للتحديات العالمية التي تواجهها إنسانيتنا المشتركة ونسعى للتعامل معها اليوم.

السيد ميسوني (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على ترؤسكم أعمال المجلس، وعلى هذه الفرصة الجديدة التي أتاحها بلدكم للمجلس للنقاش بشأن مسألة التحديات الجديدة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. وأرحب بمشاركة أصحاب المعالي الوزراء من البوسنة والهرسك والبرازيل وكولومبيا في مناقشاتنا.

وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والمفوض السامي أنطونيو غوتيريس؛ والمدير العام، السيدة مرغريت تشان؛ والأمين العام على إسهاماتهم في هذا النقاش.

في الأعوام الأخيرة، عقد المجلس عدة نقاشات مكنته من استعراض هذه التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، كان بوسع المجلس أن يتعرف على العوامل التي تُغلِّظ تلك التحديات والأخطار الحقيقية التي تنشأ عنها. وتشمل تلك التحديات تزايد الاتجار في المخدرات على الصعيد الدولي، وازدياد الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تسهم في زعزعة استقرار الدول وتقويض جهود إعادة الإعمار بعد الصراع.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع يزيد من حدة هذا الخطر ويكثف حالة انعدام الأمن بالنسبة للسكان المدنيين. وقد غدت تلك الأسلحة أداة رئيسية في الصراعات تعمق أثرها وتطيل أمدها.

وهناك تحديان آخران يثيران انشغالنا. أولاً، العلاقة التي تزداد وضوحاً بين جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي في حالات الصراع وما بعد الصراع. ونذكر أن رئيس الجمهورية الغابونية قد ترأس جلسة المجلس (انظر S/PV.5647) التي أفضت إلى اتخاذ القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) بشأن هذا الموضوع.

وغابون تشعر بالقلق أيضاً إزاء التداعيات المحتملة لتغير المناخ على الاستقرار والأمن الدوليين، اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وكذلك بالنسبة لتحركات اللاجئين والنازحين داخل حدود بلادهم وخارجها على السواء. وغابون تأمل في أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد في ديربان، فرصة لإحراز تقدم بشأن موضوع أثر تغير المناخ.

وإزاء هذه التحديات، نحن جميعاً متفقون على الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتفق عليه يواكب طابع التهديدات الجديدة المتعدد الأبعاد والمترابط. ومن المهم أن تعالج الأمم المتحدة هذه القضايا بطريقة مفتوحة، وفي هذا السياق، ينبغي أن يتخذ المجلس نهجاً استشرافياً.

وفي هذا الصدد، فقد أسهمت غابون في عمل المجلس أثناء رئاستيها له في آذار/مارس ٢٠١٠ وحزيران/يونيه ٢٠١١، حيث عقدت مناقشتين وإحاطة إعلامية واحدة، على التوالي، بشأن التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، وأثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن، كما ذكرت آنفاً، ومسألة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد ركزت فرنسا وألمانيا وبوركينا فاسو على تلك التحديات بشكل خاص أيضاً أثناء رئاسة كل منها للمجلس في سنوات سابقة.

وعلى ضوء الشواغل التي أعربنا عنها، من المهم أن يواصل الأمين العام إبلاغ المجلس بالتطورات المتصلة بتلك التحديات الجديدة وأن يقدم توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجتها. ولا بد أن يكون لدى المجلس أيضاً أدواته الخاصة للتعامل مع هذه التحديات. وفي هذا السياق، تؤيد غابون إنشاء فريق عامل مخصص تكون مهمته النظر في الترابط بين هذه التحديات وتقديم توصيات محددة يسترشد بها المجلس في عمله في تلك المجالات.

وعلى مجلس الأمن أن يستكشف سبلاً جديدة لتحسين تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها التي تعنى بهذه المسائل، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يكون التعاون في هذين المجالين أساسياً ضمن الدور المركزي للمجلس في عملية منع نشوب الصراعات وتسويتها على نحو طويل الأمد.

وفي الختام، لا بد من القول إن صون السلام والأمن الدوليين مهمة جسيمة لا يمكن للمجلس أن يتحملها وحده. والسياق الجغرافي السياسي العالمي الجديد يتطلب آفاقاً جديدة من التآزر في مجالي التعاون والتضامن وصولاً إلى استجابة شاملة لهذه التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إذ أتكلم بعد زميلي الغابوني، سوف تزداد واحة الناطقين بالفرنسية اتساعاً بذلك. وهذا لا يعني أن كل ما عدا ذلك صحراء.

أولاً، أود أن أشكر كل المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية، وأرحب بمبادرة الرئاسة البرتغالية.

لقد أحرز بعض التقدم في معالجة هذه المسائل في المجلس، منذ المناقشة التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن التهديدات الشاملة (انظر S/PV.6277)، التي اقترحها بلدي. وأنا أقصد على وجه الخصوص القرار

١٩٨٣ (٢٠١١) بشأن الأمن وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي المناقشة التي نظمتها غابون بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية (انظر S/PV.6565)، وفي المناقشة التي نظمتها ألمانيا بشأن تغير المناخ (انظر S/PV.6587). وتشير هذه التطورات إلى اهتمام المجلس بهذه المسائل. ولا ريب في أن من مسؤوليتنا أن نستبق عواقب هذه التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين.

أشكر مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية. يؤدي الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة إلى إضعاف هياكل الدول وزعزعة الاستقرار في مناطق برمتها، عن طريق تقويض قدرات الدول في مجالي الحوكمة والتنمية الاقتصادية. وقد شهد هذا المجلس نفسه على هذه الحقيقة، فيما يتعلق بهايتي، وأفغانستان وغينيا – بيساو. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالفعل، للتركيز على منطقة الساحل، في ضوء تدهور الحالة الأمنية في تلك المنطقة، التي تفشت فيها أشكال متعددة من الاتجار غير المشروع. وقد حان الوقت لأن نضع استراتيجية لبلدان الساحل.

وتساهم برامج المكتب الإقليمية بشكل فعال في النهج الشامل المشترك والمتكامل الذي يأمل المجلس أن يساعد على منع نشوب الصراعات، على نحو ما أشارت إليه البيانات التي أدلى بها زملائي في وقت سابق. وتعمل فرنسا بنشاط من جانبها على تعزيز هذه الاستراتيجية. وتندرج اجتماعات مجموعة الثماني بشأن الكوكايين، وميثاق باريس الذي تم اعتماده في وقت مبكر من موسم خريف ٢٠١٢ في الإطار الذي حدده المجلس عبر سلسلة من القرارات. علاوةً على ذلك، يدعو بلدي إلى إضفاء طابع عالمي على اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وغيرها من الصكوك المعنية بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

وأود أيضا أن أشكر المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية. ويقتضي الكفاح ضد المخاطر الطبيعية والعرضية وضد التهديدات العمل المشترك من أجل تعزيز جميع مراحل أنظمة الرصد والإنذار، والاستعداد للاستجابة السريعة، وإدارة الأزمات الصحية.

وقد أحرزنا تقدماً هاما، على مدى العقد الماضي في التأهب للاستجابة لخطر انتشار الأوبئة والوقاية منها. وقبل أحد عشر عاما، اعترف القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بأن وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولاحظنا في حزيران/يونيه الماضي كيف يشكل هذا الوباء عائقا أمام تحقيق الاستقرار في حالات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، لكونه يؤثر قبل كل شيء، على دور المرأة الأساسي في عملية إعادة الإعمار، أولاً وقبل كل شيء. ودعا المجلس أيضا إلى بذل جهود متضافرة لمكافحة انتشار نقص المناعة البشرية/الإيدز أثناء مرحلة الصراع، نتيجة لارتفاع أعمال العنف الجنسي، باعتبارها سلاحاً في الحرب.

ولا تزال منظمة الصحة العالمية تضطلع بمسؤولية إدارة الأمن الصحي في حالات الأزمات، وخصوصا في أوقات نشوب الصراع أو في الفترة التي تعقبه. وينبغي للمنظمة أيضاً أن تواصل سعيها في مجال رصد خطر انتشار الأوبئة والجوائح، عبر الاعتماد على شبكة نقاط الاتصال التي أنشأتها، كما يتعين عليها الإشراف على لوائح الصحة الدولية المنقحة، التي ظلت ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء منذ دخولها حيز النفاذ في عام ٢٠٠٧. ويمكن استخدام إطار التأهب لجائحة الأنفلونزا، الذي وافقت عليه جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو الماضي، في التصدي لأنواع أخرى من الأوبئة.

أخيرا، وكما ذكّرنا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين اليوم، فإن تشريد السكان يعتبر نتيجة لأسباب معقدة، وينبغي أن يحظى بقدر أكبر من اهتمام المجلس. ومن شأن حالات اللاجئين والمشردين نتيجة للصراعات، أن تشكل عائقاً أمام إعادة تحقيق الاستقرار. وينبغي إيلاء تغير المناخ، الذي يعدّ أحد العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الهجرة، اعتبار أكبر في جهود منع نشوب الصراعات.

وبوجه عام، وكما تذكّرنا المناقشة التي جرت في تموز/يوليه الماضي، فإن خطر تغير المناخ يمثل شاغلاً لنا جميعا. فهو يؤثر على الدول الجزرية الصغيرة، وعلى الأمن الغذائي والموارد المائية، وعلى قابلية المناطق الساحلية للعيش. ويود بلدي ويأمل في أن يوفر مؤتمر ديربان محتوى تنفيذياً للاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها في كانكون، حتى يستطيع المجتمع الدولي إثبات قدرته على مكافحة التهديدات قبل فوات الأوان.

وتأمل فرنسا أن يواصل المجلس اهتمامه بهذه المسائل التي تعرّض السلام والأمن الدوليين لخطر فعلي، ولها عواقب وخيمة على عملنا. وترى فرنسا أنه ينبغي للمجلس مناقشة هذه المسائل بطريقة منظمة ومنهجية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، لإتاحة الفرصة اليوم لتقييم المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على عرضه، وأنطونيو غوتيريس، ومارغريت تشان، ويوري فيدوتوف على إحاطاتهم الإعلامية الغنية بالمعلومات.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، أصبح تكرار الدعوة مشتركاً وعادلاً في هذا المجلس، إلى التأكيد على أهمية منع نشوب الصراعات بصورة فعالة. وينبغي أن يكون منع نشوب الصراعات عنصرا أساسياً في عمل المجلس. وعليه، فنحن نرى أن من الطبيعي أن يتصدى المجلس لمجموعة التحديات الشاملة، مثل هذه التي طرحت للمناقشة اليوم. وتشكل جميع المسائل الثلاث – المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين – دوافع لأنواع التغيرات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي يمكن أن تولد الصراعات الحديثة. ولدى جميع هذه المسائل الثلاث القدرة على تحويل التوترات القائمة، أو الضغوط، إلى حالة من عدم الاستقرار أو العنف. وكما أشار السيد غوتيريس، فإن الصومال دليل ناصع على ذلك.

وقد تطور فهمنا للصراع على مر الزمن. فقد تمكنا من تحقيق فهم أكثر دقةً للعلاقة بين التنمية والأمن وعدم المساواة، على سبيل المثال. وبينما تضاءلت وتيرة نشوب الصراعات الدولية، فقد وجد هذا المجلس نفسه، منشغلاً في كثير من الأحيان بالصراعات بين الدول. وعليه، فقد ركزنا جهودنا على بناء السلام وجعلنا حماية المدنيين الذين يحدق بهم الخطر محوراً للعديد من عمليات حفظ السلام.

وإذ أصبحنا أكثر ثقة في الاضطلاع بدورنا في منع نشوب الصراعات، فقد بدأنا تطوير نهج أكثر براعةً في تحديد العوامل التي قد تشير إلى احتمال نشوب الصراع، أو تلك التي قد تؤدي إلى تفاقم الصراع القائم بالفعل. ويترتب على ذلك إذاً، أن يكون هذا المجلس أكثر يقظة وقدرة على الاستجابة على نطاق أوسع، للعوامل التي تساهم في زيادة حساسية منطقة ما لنشوب الصراعات. ولا يعني ذلك أن المملكة المتحدة ترى أنه ينبغي لمجلس الأمن نفسه أن يتخذ الإجراءات اللازمة للتصدي لجميع هذه العوامل. فنحن لا نسعى للإخلال بتوازن العديد من الوكالات والصناديق والبرامج التي تشكل معاً، البنية التحتية للأمم المتحدة.

وندرك أن مناقشة اليوم ستثير شيئاً من عدم الارتياح لدى البعض. فهي على الرغم من أنها تشير بطريقة حكيمة إلى ''التحديات''، فكثيراً ما تدور مناقشتنا عن ''التهديد''. وتستدعي هذه نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوفر بحد ذاته، الوسيلة التي تمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات، عبر فرض الجزاءات الاقتصادية، وحظر السفر، وصولاً إلى التدخل العسكري. غير أن استخدام كلمة ''تهديد'' في سياق مناقشة اليوم، ليس في مصلحة أحد. ويمكننا فقط أن ننظر أيضاً إلى مسائل مثل الأوبئة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والهجرة والآثار السلبية لتغير المناخ، على أنها عوامل قد تؤدي إلى منازعات، أو يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مرجح للاحتكاكات – على نحو ما ورد في لغة الفصل السادس، الذي ينص على فض المنازعات بالطرق السلمية.

غير أن الأمر سيّان. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون على علم بالمدى الذي تشكل فيه تلك المسائل مخاطر محتملة لنشوب الصراع. وعلينا أن ندرك، ونحن نتقصى الأفق، أن من شأن المواضيع الشاملة أن تعطينا فكرة عن احتمال نشوب الصراع. ويجادل العديد بأن الأحداث المذهلة التي وقعت في الربيع العربي هذا العام، لم تكن متوقعةً. بيد أن سلسلة من تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حددت بالفعل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي أدت إلى الانتفاضة. وربما كان المجلس أفضل استعداداً للاستجابة للربيع العربي، فيما لو ركز جهوده على تلك العوامل في مرحلة مبكرة.

وإذ تأخذ واحداً من العوامل الثلاثة التي تناولتها مناقشة اليوم، ترى المملكة المتحدة أنه يمكن لعوامل تغير المناخ، مثل الجفاف والمجاعة والتصحر، أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن والصراع. وليس من الصعب رؤية كيف يمكن إعاقة تنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن الاستخدام المشترك للموارد الطبيعية، بواسطة الآثار الضارة لتغير المناخ. وعليه فنحن نرى أن من المفيد لأولئك المسؤولين عن مساعدة الدول الأعضاء على التوصل إلى اتفاقات بشأن تقاسم الموارد، أن يتاح لهم على نحو منتظم الحصول على المشورة اللازمة من المختصين في مجال المناخ، بهدف ضمان الأخذ في الاعتبار بمثل هذه المخاطر. استفاد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى من الخبرة الخارجية لذلك السبب تحديدا. نحن لا نناقش أن المركز ينبغي أن تكون له ولاية للتصدي لتغير المناخ. نحن لا نقترح أن يضغط المركز من أجل إجراء تغييرات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. نحن حتى لا نقترح أن تكون للمركز ولاية تعيين أخصائي في المناخ. إن كل ما نقترحه هو أنه ينبغي أن تتاح له هذه الخبرة، عند الاقتضاء، لتطوير عمله.

نعتقد أن المستصوب أن تتاح لمجلس الأمن، المكلف بحكم طبيعته بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، فرصة للنظر في الضغوط الشاملة على الاستقرار الدولي والمسائل المواضيعية التي قد تسهم في الهشاشة الإقليمية أو زيادة الحساسية تجاه الصراعات أو تصاعد العنف. هذه أداة هامة لمنع نشوب الصراعات بطريقة فعالة.

وخلال السنوات العديدة الماضية، شددنا باستمرار على ضرورة تمكين المجلس من القيام بمنع نشوب الصراعات بطريقة أكثر فعالية. ومن الضروري، آنئذ، أن تكون لدينا من حين لآخر حرية إجراء مسح للأفق بحثا عن احتمالات نشوب النزاعات أو الاحتكاكات أو التهديدات استنادا إلى الأدلة المستقاة من الخبراء في القضايا المواضيعية، مثل أولئك الذي يقدمون إحاطات إعلامية إلى المجلس اليوم، وليس مجرد استجابة لاندلاع العنف.

السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، ولوفدكم على تنظيم جلسة اليوم.

ونعرب أيضا عن شكرنا إلى الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، السيدة مارغريت تشان، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف. وألاحظ أيضا مع التقدير وجود وزراء من البوسنة والهرسك والبرازيل وكولومبيا.

أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب الفوضى التي أحدثتها الحربين العالميتين، بالهدف المعلن المتمثل في إنقاذ ”الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. في عام ١٩٤٥، قرر المجتمع الدولي أن ينيط بمجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وينص ميثاق الأمم المتحدة نفسه على آلية التحريك لبدء إجراء جماعي من جانب مجلس الأمن. وترد نقطة الانطلاق لهذا الإجراء في المادة ٣٩، التي تنص على ”يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان“. وبعبارة أخرى، فإن الشاغل الأساسي لمجلس الأمن هو إدارة الحرب والسلام أساسا في إطار نموذج العلاقات فيما بين الدول.

وقع ميثاق الأمم المتحدة قبل ٦٦ عاما. وينص الميثاق، شأنه شأن كل الوثائق الحية، على حدود تقييدية، لكنه يشجع الدول الأعضاء على أن تتخذ الابتكارات الكافية لمعالجة الحالات الناشئة. إن تطور جدول أعمال الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحوله على مر السنين استجابة للبيئة الدولية المتغيرة شهادة على قدرة المنظمة على التكيف.

لقد جسد حفظ السلام جوهر التعددية عن طريق تجميع موارد الكثيرين من أجل مصلحة الجميع. واتساع نطاق ولايات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لتشمل جداول أعمال الحماية في النزاعات داخل الدول ليدل في حد ذاته، بدرجة كبيرة، على جدواهم وقدراتهم. وفي حين تكتسي هذه الأدوار أهمية حاسمة، فإنها لا تنتقص ولا يمكن أن تنتقص من أن المهمة الأساسية للمجلس هي معالجة مسائل التهديد وشيك الوقوع للسلم والأمن الدوليين.

سيدي الرئيس، لقد عمم وفدكم مذكرة مفاهيمية استعدادا لهذه الجلسة (S/2011/698، المرفق). تورد المذكرة عدة مجالات من مجالات التهديدات المحتملة لصون السلم والأمن الدوليين. ومن بين المجالات المذكورة تغير المناخ والآثار المحتملة للهجرة على السلام والأمن. لدى الأمم المتحدة اتفاقية إطارية تتضمن مجموعة من السبل والسوائل للتصدي لتغير المناخ، غير متاح أي منها لمجلس الأمن. إن المطلب الحقيقي للتصدي لتغير المناخ تترسخ جذوره في ضرورة التعاون وليس من خلال فرض تدابير عقابية. يحتم هذا، بحد ذاته، إجراء المناقشات المتعلقة بتغير المناخ حيث توجد الموارد اللازمة. تجري المفاوضات الرئيسية منذ عدة سنوات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وينبغي ألا نسعى إلى ازدواجها أو الانتقاص منها، بأي شكل من الأشكال. ومن المجالات الأخرى التي أشير إليها، الأوبئة العالمية. تلك أيضا، شأنها شأن تغير المناخ، تستلزم نهجا تعاونية وليس توجيه الاتهامات أو الإجراءات العقابية.

لكن، الحقيقة المحزنة، هي أننا كمجتمع دولي، أبدينا رغبة ضئيلة في التعاون والتشاطر. وبدلا من ذلك، لسنا فقط غير راغبين في تقاسم منافع التطورات التكنولوجية، من قبيل الأدوية معقولة الأسعار، بل ونرى المعوقات تفرض على تشاطر البلدان النامية لمعرفتها الذاتية ومنتجاتها فيما بينها.

ويتحتم أن يظل المجلس قويا في مكافحته للإرهاب. إن الجريمة المنظمة وصلاتها الحقيقية بالاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة وثيقة جدا. أصبحت روابطها التشغيلية القوية مع الجماعات الإرهابية تكافلية في طبيعتها. ويظل تمويل الإرهاب وغسل الأموال غير المشروع والبيع غير المشروع للأسلحة مترابطا في شبكة معقدة من العلاقات المسمومة. وإضافة إلى ذلك، يشكل خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي إرهابيين تحديا أمنيا خطيرا للمجتمع الدولي. ويشمل المجال الآخر الذي يتعين أن نتوخى فيه بالغ الحرص الإمكانات الناجمة عن إساءة استخدام الفضاء الالكتروني والتكنولوجيات المتصلة به من جانب الإرهابيين ومؤيديهم.

في الأشهر الأخيرة، شهدنا محاولات منسقة لتوسيع نطاق عمل مجلس الأمن ومسؤوليته. نحن لا نحبذ هذا الاتجاه المتنافر، من حيث كل من الكياسة والعملية. يعطي ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية واضحة لمجلس الأمن بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين، لكنه يوضح بجلاء أن القضايا ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية يجري معالجتها من جانب الجمعية العامة. لقد ساعد التمييز القاطع بين هاتين المجموعتين من المهام حتى الآن في سلاسة عمل منظومة الأمم المتحدة. إن أي انحراف عن قواعد الميثاق سيحدث خللا على الأرجح. ومن وجهة النظر الفنية أيضا، فإن إثقال كاهل المجلس بعدد متزايد من التحديات العالمية، على أساس تصور وجود ترابط بينها وبين التهديد للسلام والأمن، يؤدي إلى عكس المطلوب. إنه يحول أيضا انتباه المجلس عن ولايته الأساسية وعن معالجة المسائل التي تشكل مسؤوليته الأساسية.

إن أكثر من ثلاثة أرباع جدول أعمال مجلس الأمن – في الواقع أكثر من أربعة أخماسه – تهيمن عليه القضايا الأفريقية. في أفريقيا، نرى الآن الاتحاد الأفريقي يتطور إلى منظمة ناضجة قيادتها على استعداد للاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن إدارة شؤون أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا مجموعات إقليمية في أفريقيا. يكمن التحدي الماثل أمامنا في تعلم العمل في تعاون حقيقي مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في أفريقيا في تعزيز السلام والأمن في القارة. ويقتضي هذا التعاون الحقيقي منا أن نستمع إلى زملائنا في أفريقيا ونجري حوارا معهم وأن نستمر في مساعدتهم، حسب احتياجهم، في تسوية النزاعات، وليس فقط عندما يكون ذلك يسيرا لنا أو مجاراة للموضة الرائجة. ولا يعني أيضا أن نفرض تصورنا للعالم عليهم.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القرصنة قبالة سواحل الصومال تهديد جديد رئيسي للسلم والأمن الدوليين. يجب أن يشجع المجلس تحسين مستوى التعاون الدولي من أجل مجابهة هذا التهديد واتخاذ إجراءات جادة بشأن توصيات الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

ونعيش اليوم في عالم شديد الترابط تحدده التغيرات الكبيرة في مجال العلم والثورات في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتقنيات الحروب والعولمة. ونرى أن أهم تحد يواجه السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب الصراعات هو أن منبرنا للإدارة العالمية في هذا المجال، وبالتحديد مجلس الأمن، لم يعد يجسد الواقع الراهن. فتشكيلته التي تعود إلى عام ١٩٤٥ تحد من تسخير طاقات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالكامل حتى اليوم ولا يزال يطبق أنماطا تعسفية من حقبة ولّت إلى غير رجعة وليس النظر في نهج جديدة تشمل العمل التعاوني.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، معالي وزير الخارجية بورتاس، على ترؤسكم جلسة اليوم. وأود أيضا أن اشكر الأمين العام بان كي – مون على بيانه. وأود كذلك أن اشكر المدير

التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد غوتيرس، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، السيدة شان، على إحاطاتهم الإعلامية.

يمر العالم بتطور وتغير عميقين ومعقدين. فبينما لا تزال هناك مسائل الأمن التقليدية مثل الصراعات والحروب والنزاعات الإقليمية، ظهرت على السطح أيضا المسائل الأمنية غير التقليدية مثل الفقر والتخلف والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمسائل الأمنية المتعلقة بالانترنيت. وغالبا ما تتداخل هاتان الفئتان ويعضد بعضهما بعضا. ولذلك تقدر الصين مبادرة البرتغال لعقد جلسة اليوم، التي ستساعد المجتمع الدولي في زيادة وعيه بشأن التحديات الجديدة.

وإذ يواجه المجتمع الدولي العديد من الأخطار والتحديات الأمنية على الصعيد العالمي، يتعين عليه تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والاستجابة من خلال الأعمال الجماعية، بينما يلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدوريهما على النحو الواجب بموجب الميثاق وتشاطر العمل ذي الصلة.

لقد اعتمد مجلس الأمن في السنوات الأخيرة عددا من القرارات الهامة بشأن مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار، التي قدمت إسهامات هامة في تعزيز التعاون الدولي ومكافحة الإرهاب وتعزيز النظام الدولي لمنع الانتشار. وقام مجلس الأمن أيضا بتنظيم مناقشات مواضيعية بشأن كيفية تأثير هذه المسائل مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والتنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين.

وقد تم التوصل إلى بعض التوافق في الآراء. فغالبا ما تتداخل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مع الاتجار بالمخدرات والإرهاب. وتعمل على تفاقم التمويل غير المشروع والاتجار بالأسلحة، وهكذا تؤثر على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية في بلدان ومناطق الصراعات. ويتعين على مجلس الأمن أن يستمر في إيلاء الاهتمام بمسائل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من منظور منع نشوب الصراعات وتسويتها.

إن مهمات منع تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى شاقة بصورة خاصة في حالات الصراع وما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، قامت منظمة الصحة العالمية في السنوات الأخيرة بدور ريادي في غاية الأهمية. ويتعين على مجلس الأمن، وهو ينظر في الحالات الخاصة المدرجة في جدول أعماله ويضع الخطط المحكمة لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع وإصلاح قطاع الأمن وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، أن يولي الاعتبار الواجب لمتطلبات منع تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى وعلاجها بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية.

تغير المناخ تحد خطير مشترك يواجه البشرية جمعاء. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز تعاونه تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها وذلك لمواجهة التحديات معا. وقد شاركت الصين دائما بصورة استباقية وبناءة في المفاوضات والتعاون الدولي بشأن تغير المناخ، وطالبت بأن يعالج تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة، ووفقا لمبادئ التراهة والمسؤوليات المشتركة والمتباينة.

وفي معالجة هذه التحديات الجديدة، يلزم أن تقوم مختلف كيانات الأمم المتحدة بعملها وفقا لتشاطر العمل المأذون به وميزاتها النسبية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين عليها أن تواصل التنسيق والتآزر وتتفادى في الوقت نفسه ازدواجية الجهود التي ينجم عنها اختلافات في الرأي وإهدار الموارد.

وتواجه البلدان النامية قيودا بسبب مستوى التنمية فيها وهي متضررة بصورة خاصة من الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية. ونتيجة لذلك، تواجه صعوبات شتّى في الاستجابة للتحديات والأخطار. ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي أهمية كبيرة لتلك المسألة ويبادر إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة والشؤون الخارجية للبرتغال.

(تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية)

إنني ممتن لحضور الأمين العام بان كي - مون؛ والسفير يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد أنطونيو غوتيرس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والسيدة مارغريت شان، المدير التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. وأرحب أيضا بحضور وزير خارجية البوسنة والهرسك، ونائبة الوزير من البرازيل ونائب الوزير من كولومبيا.

يشرفني، بصفتي الرئيس، أن أتكلم بعد الاستماع إلى جميع المتكلمين الآخرين. لقد أبرزت ملاحظاتهم الهامة أهمية المواضيع التي نناقشها اليوم. إن الدول والمؤسسات الدولية تقليديا ما تكون متأهبة لمعالجة الأخطار التقليدية التي تواجه السلم والأمن. وكانت هذه الأخطار الأسباب الرئيسية وراء إنشاء مؤسساتنا الدولية. فمتطلبات المجتمعات الحالية تزداد وتتنوع باستمرار. ولذا، فإنه من الأهمية بمكان أن ترصد الدول والمؤسسات الدولية التطور الجاري في المجتمعات وحياة الناس كي تنسجم مع القوى الدافعة للأحداث الطليعية وروح لحظتنا التاريخية.

إن سلسلة الأحداث التي وقعت في الماضي القريب - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية - تبرهن بكل وضوح أننا في عالم سياسي جديد وواقع اقتصادي جديد. ويخلق العديد من هذه التغييرات عدم الاستقرار ويهدد السلم والأمن الدوليين. لكنها تشير أيضا إلى مسؤوليات جديدة للجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. ولذلك، يواجه المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديات جديدة لا بد وأن يتصدوا لها ويكافحوها لا محالة والأمثل أن يمنعوها.

إن جلسة اليوم مناقشة غير عادية يجريها مجلس الأمن. ولهذا السبب بالتحديد، تعتبر جلسة شجاعة وابتكارية وتربط مواضيعها الأمم المتحدة بمتطلبات المجتمعات المعاصرة. لقد حددت هذه التحديات الجديدة، ويتعين علينا أن نسهم في تحديد الاستجابة الجماعية الفعالة. والأمم المتحدة، نظرا لعالميتها، هي الوحيدة التي في وضع يمكنها من الاستجابة بصورة وافية من خلال مؤسساتها وأجهزتها المختلفة. وأثناء السنة الماضية عكف المجلس على قضايا من قبيل الأمن والتنمية، وآثار تغير المناخ على الأمن، وعواقب الجريمة العابرة للحدود الوطنية في حالات الصراع، وآثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأمن. وقد أدى تحليل ومناقشة تلك المواضيع إلى تعميق وترسيخ العلاقة بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وعزز كذلك، بدون شك، قدرتها على منع الصراع. ولذلك أصبح من الأمور الجوهرية الاستمرار في تطوير نهوج أكثر تكاملا ومنهجية في تناول تلك المسائل كلها.

الجريمة المنظمة أصبحت اليوم المصدر الرئيسي لتمويل الإرهاب. كما أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تيسر الاستغلال المحظور للموارد الطبيعية، الذي كثيرا ما يتحول بذاته إلى حافز للصراع في أجزاء كثيرة من العالم. وبما أن الجريمة المنظمة كثيرا ما تخرق نظم الحظر على الأسلحة التي يفرضها المجلس، فإنها تترك تأثيرا مباشرا أيضا على قدرة المجلس على الوفاء بولايته.

جميع أشكال الجريمة المنظمة تلك تترك وطأة خطيرة بشكل خاص على الدول الضعيفة. وفي حالات ما بعد الصراع يحل العنف الإجرامي محل التباري السياسي ويعرقل الجهود الرامية إلى استعادة السلام وسيادة القانون وبنائهما. وإن الحالة في غرب أفريقيا، التي تشارك البرتغال فيها بهمة في الحرب على الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به، تبين بجلاء الآثار التي تتركها الجريمة المنظمة على الأمن الإقليمي والأمن الدولي.

ولذلك نؤمن بأن بذل مساع جريئة لتصميم الآليات الإقليمية والدولية ورسم الاستراتيجيات اللازمة للتصدي للجريمة عبر الوطنية يتسم بأهمية حاسمة في منع الصراع. وبالنيابة عن بلدي أود أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الدور الحاسم الذي يؤديه في رسم الاستراتيجيات الإقليمية تلك وفي تقديم الدعم لجهود بناء قدرة المؤسسات الوطنية المسؤولة عن محاربة الجريمة.

أتطرق الآن ببضع كلمات إلى مسألة تغير المناخ. إننا لا نسعى إلى تعريف استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتقليل من أضراره، لأننا نعرف جميعا أن تلك المسائل يجري تناولها أساسا في محافل أخرى. وبدلا من ذلك، يجب علينا أن ننظر في جوانب تلك الظاهرة التي تترك وطأتها على اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

وكما سبق لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن أشار، يمكن للعوامل المتصلة بتغير المناخ، مثل الجوع والجفاف والتصحر، أن تتسبب في نزوح جماعات سكانية هائلة وإزهاق أرواح الأطفال بلا رحمة والتأثير سلبيا على الاستقرار وعلى المستقبل. وبينما لا يكون نزوح الجماعات السكانية دائما العامل المسبب بطريقة مباشرة للصراع، فإنه يؤدي في بعض الظروف إلى زيادة حدة التوترات القائمة وإلى إطالة أمد الصراعات.

وفي ذلك السياق يجب علينا أن نولي الاهتمام على وجه التحديد للحالة الخاصة لأشد السكان ضعفا، أي سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذين سيجبرهم ارتفاع مستوى سطح البحر على التخلي عن أراضيهم الأصلية. ولن يشكل ذلك تحديا إنسانيا فحسب، وإنما تحديا للقانون الدولي أيضا الذي يرتكز عليه عمل الأمم المتحدة وهذا المجلس. كيف نتعامل مع أولئك السكان الذين اقتُلعوا من جذورهم؟ وكيف نحسم المشاكل الناجمة عن تغير الحدود وخلق مناطق اقتصادية خالصة وفقدان حقوق المواطنة وأزمة الهوية الحتمية؟ إنني أؤمن بأن من المستحيل اتخاذ موقف المتفرج والشاهد الصامت على محنة أولئك السكان المعرضين لخطر التحول إلى دولة بدون أرض.

إننا ندرك أن المعلومات عن وطأة تلك المشاكل على السلام والأمن الدوليين ما زالت محدودة، ولكن السلوك النمطي الذي سبق أن لاحظناه يبرر، بل أجرؤ على القول إنه يستدعي اليقظة والحذر من جانب مجلس الأمن.

الوطأة المدمرة لتفشي فيروس نقص المناعة البشرية محسوسة على أشدها في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. فالعنف وانعدام الاستقرار يزيدان من تفاقم انتشار الفيروس، لا سيما في صفوف النساء والفتيات. وتتميز بعض مناطق العالم التي تعاني من أعلى معدلات الإصابة بالفيروس

بكونها أيضا مناطق الصراع أو مناطق ما بعد الصراع. وبالتالي لم يكن غريبا أن يكرس المجلس أول مناقشة يجريها على الإطلاق بشأن المسائل المتعلقة بالصحة، في نطاق صون السلم والأمن، لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز.

يعتبر إدماج مكافحة الأوبئة في استراتيجيات بناء السلام للبلدان التي تمر في فترة ما بعد الصراع أحد التدابير الأساسية لتجنب تعريض المكاسب المحققة في توطيد أركان السلام للخطر. ومما يتسم بالأهمية في ذلك الصدد تعزيز الدعم الدولي للبرامج التي تقودها وكالات الأمم المتحدة لمحاربة الأوبئة، ولا سيما المبادرات التي تتولى منظمة الصحة العالمية تنسيقها. ومما يتسم بأهمية مماثلة أن تساعد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الوكالات المعنية في تنفيذ تلك البرامج. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تضطلع بإجراءات متضافرة.

وعلى غرار ما يكون عليه الأمر دائما، تكون البلدان الأشد ضعفا أمام التحديات هي البلدان الأقل نموا وأفقرها. وبروح من التضامن والوحدة الدولية، ندعو إلى السعي إلى تعريف جهودنا الجماعية في مواجهة التحديات. وعند التأمل في المسائل الجديدة تلك، يجب أن نتذكر كلمات شخصية معروفة في التقاليد المسيحية الإنسانية عندما قال إن الأغنياء إن لم يدبّروا شؤون حياة الفقراء فإن الفقراء سيتولون، في النهاية، تدبير شؤون حياة الأغنياء.

تلك ليست المسائل التي يمكن أو ينبغي لمجلس الأمن أن يتعامل معها وحده. ولكن المجلس يمكنه، وبرأينا، ينبغي له، أن يطور طريقة منهجية شاملة لمواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. والواقع أن المواضيع قيد المناقشة هنا اليوم طُرحت على المجلس بتواتر متزايد، الأمر الذي يسلط الضوء على أهمية تلك القضايا. ولكن المجلس ما زال يفتقر إلى إستراتيجية واضحة حول الطريقة الأمثل لرصد تلك التحديات بصورة منتظمة وتعريف أوجه الشبه فيما بينها.

إننا نؤمن بأن إنشاء آلية يمكن للمجلس من خلالها أن يرصد تلك المسائل سيكون خطوة إلى الأمام ستتمخض عن قيمة مضاعفة. ويمكن تشكيل فريق عامل غير رسمي من أعضاء المجلس لاستعراض المعلومات الجديدة، بما في ذلك المعلومات المستقاة من تقارير الأمين العام وهيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتلك المعلومات يمكن أن تشكل قاعدة يستند إليها المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات منسقة ومفصلة ومدروسة وفعالة بقدر أكبر. وسنواصل العمل مع أعضاء مجلس الأمن لبلوغ تلك الغاية والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء حول الخطوات المطلوبة لإنشاء تلك الآلية.

التحديات الجديدة التي تعترض طريق السلم والأمن الدوليين يمكن أن تزعزع الاستقرار وتزيد من الاضطرابات. ومن واجبنا أن نرسخ معرفتنا بتلك الظواهر حتى نمنع تحولها إلى صراعات. وبما أن هذا المجلس هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، فلا بد له من تحمل مسؤولياته وقيادة تلك العملية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي السيد فيدوتوف الكلمة.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): المرء في الأمم المتحدة إذا أُعطي له الميكروفون فيجب عليه أن يتكلم، وبالتالي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم مرة أخرى، سيدي وزير خارجية البرتغال، على اتخاذكم زمام المبادرة بتنظيم اجتماع مجلس الأمن اليوم. لقد كان مهما جدا بالنسبة إلي أن استمع إلى أعضاء المجلس، الذين تتسم وجهات نظرهم وآرائهم بأهمية كبيرة وتتصل اتصالا وثيقا بالإجراءات العملية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. صحيح أن لهيئاتنا مجالس إدارة خاصة بكل منها، ولكننا، من

الناحية الإدارية، نشكل جزءا من الأمانة العامة، وبالتالي نعتبر موافاة مجلس الأمن بإفادات متى ما أراد ذلك أمرا طبيعيا. وكلما أجرينا المزيد من الحوار مع مجلس الأمن ومع جميع الكيانات والدول الأعضاء، كلما أتيح لنا المزيد من الفرص لنجاح الجهود التي نبذلها لكبح الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، اللذين يشكلان عنصرين رئيسيين لزعزعة الاستقرار في القرن الحادي والعشرين. وأود مرة أخرى أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وحيث يوجد معنا في هذه القاعة بعض المساهمين الكبار في ميزانية المكتب، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكرهم وأعرب عن تقديرنا لدعمهم للمكتب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيدوتوف على تعليقاته، وأعطي الكلمة للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): باختصار شديد، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحتكم هذه الفرصة لي، وأن أقول إننا، لدى الاضطلاع بالعمل الإنساني، نكون في الجانب الذي يواجه المشاكل التي تكلمنا عنها هنا. ونتعامل مع الآثار المترتبة على تلك المشاكل ومع الفئات الأشد ضعفا. ويتضح لنا، أنه في حالة عدم القدرة على التدخل في الأبعاد السياسية، التي تكون دائما جزءا من أصل المشاكل الإنسانية، يصبح من الأهمية البالغة أن يتمكن المجتمع الدولي بأكمله من سد الثغرات القائمة – في الحكم، وفي الإرادة السياسية، وفي التشغيل – التي تؤدي إلى حالات من قبيل الحالات التي ظللنا نناقشها اليوم، والبحث عن أفضل الأدوات والإستراتيجيات اللازمة لمعالجتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غوتيريس على تعليقاته، وأعطي الكلمة للسيدة شان.

السيدة شان (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. وهذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لمنظمة الصحة العالمية للقيام بذلك. ونعرب عن بالغ سرورنا على إتاحة هذه الفرصة لنا، وبصفة خاصة تمكننا من الاستماع إلى آراء أعضاء مجلس الأمن ومشورتهم.

وأود أن أشير إلى نقطة واحدة. إنني أتفق تماما مع تعليقات الكثير من أعضاء المجلس بشأن أهمية العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، على أساس مجالات اختصاصها الأساسية، لدعم البلدان والمجتمع الدولي في اتخاذ نهج فعال ومتكامل للغاية، كما ذكر الرئيس، إزاء أي تهديد للسلام والأمن العالميين. إن منظمة الصحة العالمية ليست طرفا رئيسيا في تحقيق السلام والأمن، ولا تتعامل مباشرة مع تلك القضايا، ولكن إذا كان هناك أي شيء نستطيع القيام به لدعم عمل المجلس، سيكون من دواعي سرورنا أن نساهم في ذلك. أشكركم مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة شان على تعليقاتها.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.